

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٢٧

الثلاثاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنبيه (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البنود ٦٨ إلى ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

اتخاذ إجراء بشأن مشاريع القرارات المقدمة في إطار
جميع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على الوفود الورقة غير الرسمية رقم ٥، التي تتضمن قائمة بمشاريع القرارات التي ستتناولها اللجنة اليوم. إن لم تكن هناك تعليقات على تلك القائمة، سأعطي الكلمة للوفود الراغبة في عرض مشاريع قرارات منقحة.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأن مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.1 عرضه وفدي قبل بضعة أيام، بإمكانني أن أوجز في حديثي. إن الهدف من مشروع القرار، الذي يحظى بتأييد عام من العضوية، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، هو تناول مسألة مركز منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. إن منغوليا، بسبب موقعها الجغرافي وعوامل أخرى، تجد صعوبة في هذه المرحلة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إطار دولة واحدة يعترف بها دوليا.

فالصيغة المعمول بها حتى الآن لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لا يمكن تطبيقها بصورة تلقائية في هذه الحالة. ونحن نتفهم ذلك. ولكن ذلك لا يعني أن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية لا يمكن أن يُعرف، أو أن يُعترف به دوليا ويحترم. على العكس، إن منغوليا، إذ تأخذ في الاعتبار موقعها الجغرافي المتفرد، انتهجت هي وشركاؤها في التفاوض نهجا خلافا إزاء هذه المسألة وراعوا الحقائق السياسية السائدة.

ونتيجة للمشاورات والمفاوضات التي أجريت منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، توصلنا إلى اتفاق على أن مركز منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية سيكتسب المصادقية والدوام إذا ما تم ضمان أمنها العام وحُظي بالاعتراف الدولي. وذلك التفاهم يشكل الأساس في جوهر مفهوم مشروع القرار هذا وروح النهج الذي تتبعه الدول المعنية بصدده، وينعكس في مشروع القرار.

إن مشروع القرار يدعو إلى تعاون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخاصة الدول المعنية بالموضوع، على وضع ترتيبات معينة يمكن أن تفي باحتياجات منغوليا ومصالحها، بما في ذلك تعزيز مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، والمصالح المشروعة لجيرانها، وكذلك

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عرضه لمشروع القرار A/C.1/53/L.12/Rev.1 وتوضيح خلفيته.

عندما عرضت مشروع القرار A/C.1/53/L.12 بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح، ذكرت أن المشروع قد اعترف بأن مؤتمر نزع السلاح بعد أن مر بفترة تأمل في عام ١٩٩٨ شرع في إجراء مفاوضات موضوعية وأخذ بالتالي يتطلع إلى استئناف العمل على نحو مثمر في عام ١٩٩٩. ومنذ ذلك الحين رحب عدد من الوفود بالطابع المتطلع إلى المستقبل لمشروع القرار وتكرم بتقديم مقترحات لتحقيق هذه الغاية بطريقة متوازنة تتابع على نحو وثيق استنتاجات مؤتمر نزع السلاح نفسه. وقد حاولت إدراج هذه المقترحات في المشروع A/C.1/53/L.12/Rev.1، الذي عممته الأمانة العامة.

وستلاحظ الوفود أن الفقرة ٣ من المنطوق تشير الآن إلى التوصيات المتعلقة بأن اللجنتين المخصصتين اللتين أنشئتا في عام ١٩٩٨، ينبغي أن يعاد إنشاؤهما في بداية دورة عام ١٩٩٩. وبالمثل، فإن الفقرة ٤ من المنطوق تشير الآن إلى التوصية التي قدمها رئيس دورة عام ١٩٩٨ باستئناف المفاوضات في إطار البند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في بداية دورة عام ١٩٩٩. وفي الفقرة ٥ ستلاحظ الوفود أن النص قد عاد إلى استخدام نفس عبارات تقرير مؤتمر نزع السلاح، وفي الفقرة ٦ من المنطوق لجأ النص إلى استخدام عبارات القرار المقابل في السنة الماضية.

ختاماً، آمل أن يتسنى اعتماد مشروع القرار A/C.1/53/L.12/Rev.1 دون تصويت بعد التعديلات التي أدخلت عليه.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن استرعي الانتباه إلى مشروع القرار A/C.1/53/L.5/Rev.1، بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. بالنظر إلى التنقيحات التي أجريت لمشروع القرار هذا، نود سحب التعديل الذي وزعه وفدي في وقت سابق في الوثيقة A/C.1/53/L.46.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/53/L.5/Rev.1 المعنون "مركز الأمم

الاستقرار في المنطقة بوجه عام. وتتفق منغوليا وكل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على هذا الأمر.

وبهذه الروح ستدعو الجمعية العامة الدول المعنية إلى العمل مع منغوليا لاتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد وتعزيز الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

والحاجة إلى إصدار نسخة من مشروع القرار تتصل بطلب من إحدى الدول المعنية بأن يكون من الواضح تماماً أن كل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مشاركة على قدم المساواة. وانعكس هذا التركيز في التعديل الوحيد الذي أدخل على الفقرة ٣ من المنطوق، حيث يستعاض عن عبارة "الدول المعنية" بعبارة "الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية".

إن بلدي يقيم علاقات جوار حسنة مع جيرانه ويتبع سياسة متوازنة في هذه العلاقات. والجمعية العامة تؤيد وتدعم تلك العلاقة بوصفها عاملاً في تعزيز الأمن الإقليمي والسلام والاستقرار. ومشروع القرار هذا مشروع يستشرف المستقبل. وهو مبني على حسن النية وعلاقات حسن الجوار التي تتمتع بها منغوليا مع جيرانها. ويتوافق أيضاً مع روح الإعلانات الصينية - الروسية بشأن العلاقات الثنائية والإعلانات المتعلقة بجيرانها الآخرين.

إن الترتيبات الملائمة لترسيخ وتعزيز الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية لم تحدد بعد. وفي هذا الصدد، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وربما تشمل مركز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، أن يقدموا المساعدة إلى منغوليا، كما يطلب أن يقدم الأمين العام تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

ونعرب عن أملنا في أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت، الأمر الذي سيعبر عن روح المفاوضات التي تمخضت عن مشروع القرار هذا.

السيد سوتار (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سأحاول أن أكون أكثر إيجازاً حتى من المتكلم السابق في

التجارب في سياق شمالي - جنوبي، وهو سياق غير مناسب. وبالإشارة إلى الألفي تجربة التي سبقت تجاربهما، يدعيان أن انتقاد إجراءاتهما تمييزي. ونحن نقول لهما إن تجارب الماضي، التي عمل المجتمع الدولي نحن جميعا - سويا وبقوة لإنهاؤها لا يمكن أن تكرر الآن تجارب اليوم. إن الصلة غير منطقية.

ويسعى البلدان أيضا إلى الدفاع عن تصرفاتهما بالتلميح إلى الخطي البطيئة المزعومة لنزع السلاح النووي بشكل عام. وأقول ببساطة للجنة إنه في الوقت الذي تخفض فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية ترساناتها النووية، من غير المناسب بشكل فريد من نوعه أن تتسامح الجمعية العامة بشأن أضرار الهند وباكستان لتطوير ترساناتها. وإن تهديد الانتشار النووي والتحدي الذي تفرضه التجارب الهندية والباكستانية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لن يسرع الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

إن البلدين يسعيان إلى تبرير أعمالهما على أساس مصالحهما الأمنية الوطنية. ونحن نسأل أنفسنا ما هي الرسالة التي يبعث هذا بها لبلدان أخرى قد تعمل على زيادة الانتشار. إننا نعتقد أن أمنهما قد ضعف بهذه الأعمال بدلا من أن يقوى.

ولهذه الأسباب جميعا، ندعو اللجنة إلى اعتماد مشروع القرار الوارد في A/C.1/53/L.22 دون تعديل. وأود أن أذكر اللجنة أيضا، والوفود التي طلبت من مقدمي مشروع القرار أن ينظروا في تحديث قرار ١٩٩٥ بشأن التجارب النووية، حتى نكون منصفين ومتسقين، بأنه لم تقدم في ١٩٩٥ تعديلات سواء رسمية أو غير رسمية ضد مشروع القرار. ونرجو من اللجنة ألا تخفف الرسالة التي بعثت بها منظمات أخرى إقليمية ودولية عديدة، ليس إلى نيودلهي وإسلام آباد فحسب وإنما إلى المجتمع الدولي كله أيضا.

السيد غونزاليس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): يود وفد بلادي أن يشير إلى مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2 الذي قدمته منغوليا والفلبين. أولا، اسمحو لي بأن أسجل أننا نتفق اتفاقا تاما مع الرغبة التي أعرب عنها سفير منغوليا بأن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. وأود أيضا أن أذكر بوضوح أن سياسة وفدي الغالبة هي

المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، أوضح وفدي أمام اللجنة بالأمس أننا أجرينا مشاورات غير رسمية حاولنا بها تطمين شواغل مختلف الوفود. ونتيجة لذلك معروض على اللجنة الوثيقة A/C.1/53/L.5/Rev.1. وبعد سحب التعديل المقترح من وفد بنغلاديش، أرجو أن تعتمد اللجنة مشروع القرار A/C.1/53/L.5/Rev.1، المعنون "مركز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ"، دون تصويت.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يكن هناك وفد آخر يرغب في عرض مشروع قرار منقح، تشرع اللجنة الآن في البت في مختلف مشاريع القرارات المدرجة في الورقة غير الرسمية رقم (٥). وأعطي الكلمة أولا للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة بخصوص المجموعة ١ "الأسلحة النووية".

السيد فيديريكير (كندا) (تكلم بالانكليزية): كندا، في اعتماد قرارنا بشأن مشاريع القرارات المعروضة علينا اليوم، يسرها أن تعرب عن تقديرها الخاص لمشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2 المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية". إننا نرحب على حد سواء بالمشاعر المعرب عنها فيه وبكونه أعد في مشاورات متأنية مع الدول المعنية. وكندا تؤيد تأييدا قويا مشروع القرار هذا وتأمل أن يعتمد دون تصويت.

السيد كامبل (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببعض التعليقات على التعديلات التي طرحت في اللجنة الأولى لمشروع القرار A/C.1/53/L.22 بشأن التجارب النووية.

ينبغي ألا تصيب الدهشة أيا منا لمحاولة البلدان اللذين أجريا تجارب نووية هذا العام تحريف الرسالة التي يحتوي عليها مشروع القرار A/C.1/53/L.22. إن الهدف من مشروع القرار هذا هو، على أية حال، الإعراب عن قلق الجمعية العامة واستيائها إزاء تلك التجارب، التي جاءت بسرعة شديدة في أعقاب المفاوضات الناجمة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي معاهدة وقعت الغالبية العظمى منا عليها وأنشأت قاعدة دولية لمناهضة التجارب. والبلدان المعنيان يسعيان إلى الدفاع عن أعمالهما بطرق متنوعة. فهما يسعيان إلى اقتسام اللوم، الذي لا يمكن أن يقتسم، ويسعيان إلى وضع

كما أفهم، على عدة تعديلات طرحت لمشروع القرار
A/C.1/53/L.22.

وقبل أن أبدأ، ربما يكون من المناسب أن أشير إلى أن
أستراليا بلد سمح ذات مرة باستخدام أراضيها من جانب
دولة أخرى لإجراء تفجيرات تجريبية نووية. وبذلك
أسهمت أستراليا في الانتشار الرأسي وكذلك الأفقي
للأسلحة النووية. وحتى اليوم تستفيد أستراليا من المظلة
النووية والحماية التي توفرها دولة حائزة للأسلحة
النووية. فإذا كانت أستراليا ملتزمة بهدف نزع السلاح
النووي، فاسمحوا لنا إذا أن نسمع سفير أستراليا يتنصل
من مذهب الردع النووي الكامن في أصل التحالف الذي
يشكل بلده طرفاً فيه. وسيكون بمقدورنا عندئذ أن نقول
إن أستراليا وكندا تتمتعان على الأقل بما تتمتع به
نيوزيلندا من شجاعة تملئها قناعاتهما.

ومن أسف أن الحالة ليست كذلك اليوم. فلو كانت
حكومة أستراليا ملتزمة بنزع السلاح النووي لتوقعناها أن
تقدم إلى الجمعية العامة وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع
السلاح، المقترحات العديدة الواردة في تقرير هيئة
كانبيرا، للنظر فيها واعتمادها، وهي الهيئة التي كانت
حكومة أستراليا قد تبنتها. إلا أن أستراليا التزمت الصمت
الآن على نحو غريب.

لقد قال سفير أستراليا إن التجارب التي وصل
تعدادها إلى ٢٠٠٠ في الماضي لا تشكل مبرراً لإجراء
التجارب الحالية. وهذا صحيح، إلا أنه لا يعني أنه من خلال
تركيز مشروع قرار على التجارب الحالية فقط ينبغي
التغاضي عن التجاري التي أجريت في الماضي والتي
كانت أستراليا طرفاً فيها، أو القول إن ذلك كان "مقبولاً".
وكما قال أحد الممثلين في مؤتمر نزع السلاح، إن
التجارب التي تجريها الدول الحائزة للأسلحة النووية لا
يمكن أن يشار إليها في تقرير مؤتمر نزع السلاح لأن
الدول التي أجرتها دول حائزة للأسلحة النووية، أما
التجارب التي أجرتها الهند وباكستان فينبغي أن تذكر في
هذا التقرير لأنهما ليستا من الدول الحائزة للأسلحة
النووية. وهذا الكيل بمكيالين تم استخدامه فعلاً لتبرير
نوع مشروع القرار الانتقائي الذي قدمته الآن كندا
وأستراليا ونيوزيلندا.

الحكم دائماً على مشاريع القرارات وفقاً لجدارتها.
ومشروع القرار هذا له جدارته حقاً، وبخاصة محتواه
القانوني - وبشكل أكثر تحديداً، الفقرة الثانية من
الديباجة، التي تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥
(د - ٢٥) لعام ١٩٧٠، الذي نعتبره واحداً من أهم القرارات
في تاريخ الأمم المتحدة. إنه يحدد المبادئ الأساسية
السبعة للميثاق ويعتبرها قانوناً ملزماً، وأعرافاً قطعية
للقانون الدولي، كما ذكرت في اتفاقية فيينا بشأن قانون
المعاهدات. وكنا نفضل إشارة إلى ذلك القرار، لكن الفقرة
الثانية من الديباجة تسهم، مع هذا، إسهاماً قانونياً هاماً
بشكل واضح في موضوع الأمن الدولي، الذي يتطلب
إرساء مفهوم جديد من جانبنا، في ضوء التحديات الدولية
الجديدة.

وفي الوقت نفسه، نؤيد مشروع القرار الذي قدمته
منغوليا والفلبين لأن النهج المفهومي الذي يظهر من
قراءته هو بوضوح تعزيز تدابير بناء الثقة. وهذا شرط
ضروري لتهيئة مناخ موات للسلام، والأمن الدولي، وكما هو
واضح، نزع السلاح.

السيد زونديف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة) (تكلم بالانكليزية): يأمل وفد بلادي أن يعتمد
مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2 المعنون "الأمن الدولي
لمنغوليا ومركزها كمناطق خالية من الأسلحة النووية"
دون تصويت، كما كان الحال بالنسبة لقرارات
مشابهة في سنوات ماضية. إن منغوليا، باعتبارها بلداً
مغلقاً مثل بلدي، تطور سياسة سلم وصداقة
إيجابية نقدرها تقديراً خاصاً. ومشروع القرار
A/C.1/53/L.10/Rev.2، لا سيما الفقرتان ٢ و ٣ من
منطوقه، ينبغي أن يعتبر، من وجهة نظرنا، مثلاً
هاماً وخطوة إيجابية لمناقشات تجري في المستقبل في
الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى بشأن مسألة إنشاء
مناطق خالية من الأسلحة النووية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في يوم
سابق، أتيت لي الفرصة وشعرت بالسرور للرد على
البيان الذي أدلى به زميلي من كندا عندما عرض
مشروع القرار A/C.1/53/L.22 بشأن التجارب النووية. والآن
أشعر بنفس السرور إذ أردت على البيان الذي
استمعنا إليه توا من ممثل أستراليا، الذي كان يرد،

يعارضوا مشروع القرار هذا لأن حوافزه مغرضة ومنطلقاته مريبة.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يدلي بتعقيبات موجزة بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2. إن كوريا تولي أهمية لدور المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونعتقد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حاليا أسهمت إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي. وفي مجال إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يشكل توصل بلدان المنطقة إلى توافق في الآراء أمرا لا غنى عنه.

وعلى غرار ذلك يمثل إعلان منغوليا المتعلق بمركزها كبلد خال من الأسلحة النووية خطوة مشجعة في هذا الاتجاه أيضا. وإذ نرحب بمبادرة منغوليا، نتطلع إلى تطوير مفهوم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مؤلفة من دولة واحدة. وفي هذا الصدد، نرجو وفدي أيضا أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت.

السيد غوسين (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لم أكن أعتزم الاشتراك في هذه المناقشة. وبدا لي أنها مناقشة بين مقدمي مشروع القرار المتعلق بالتجارب النووية، والدول المتأثرة مباشرة بمشروع القرار ذلك، إلا أن ما حدا بي إلى الكلام هو محاولة تصنيف مشروع القرار على أنه مسألة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وأنا لا أستطيع الموافقة على ذلك.

وإذا أردنا أن نناقش المسألة، أقترح أن نناقش جوهرها، وألا نحاول وصفها بأي طريقة من الطرق بأنها مسألة الشمال مقابل الجنوب. وهنا، أعتقد أنه ينبغي لي أن أذكر أولا أن جنوب أفريقيا هي حتى الآن ليست مقدمة لمشروع القرار. وإنني لا أتكلم هنا بوصفي بلدا مقدما، بل بوصفي بلدا هو جزء من الجنوب.

وجنوب أفريقيا توافق على عدة نقاط تم تناولها فيما يتعلق بالتجارب النووية عموما، وبمعارضة التجارب النووية بصورة عامة. ولقد عارضت جنوب أفريقيا التجارب النووية السابقة. وجنوب أفريقيا تعارض أية تجارب تجرى حاليا من أجل تحسين أو تطوير أسلحة

وقال زميلي إن الهند وباكستان تحاولان أن تطرحا ذلك في سياق شمالي - جنوبي وأنه ينبغي ألا ينظر إليه في ذلك السياق. وهذا صحيح. وجيد جدا. إلا أننا نرى مشروع قرار ينبثق من ثلاثة بلدان، كندا في الشمال، وأستراليا ونيوزيلندا في الجانب الآخر من الكرة الأرضية، وجميع هذه البلدان أعضاء في المجموعة الشمالية. وتطرح هذه البلدان مشروع قرار يتعلق بجنوب آسيا دون أن تجري مشاورات مع البلدان المعنية، ودون أن تعرض إجراء أية مشاورات، ودون إجراء أي مفاوضات، وتقدم مشروع قرار وتقول من البداية "لن نقبل بأي تعديلات"، ثم تذهب بعدئذ إلى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى في هذه اللجنة لتتخذ قرارا بعدم قبول تعديلات على مشروع القرار. فليذكروا ذلك. أليس هذا هو الشمال؟ أليس هو الشمال الذي يتصرف ضد الجنوب؟ هل إن باكستان والهند جعلتا هذا الأمر مسألة بين الشمال والجنوب أم أن مقدمي مشروع القرار هم الذين حولوه إلى مسألة بين الشمال والجنوب؟ من الواضح أن مشروع القرار هذا يحمل نغمات الشمال والجنوب. وما هو أكثر من ذلك، أن هناك نغمات أخرى لن أكثر ث حتى بالإشارة إليها هنا.

إن مشروع القرار هذا يتسم بأنه تمييزي. إنه تمييزي لأنه يشير إلى بلدان محددة؛ ففي ١٩٩٥ لم ترد أسماء أي بلد من البلدان. أولا، كان هناك قرار من مجلس الأمن ضد البلدين من دون مشاركتهم، تماما كما تجري الآن محاولات لاعتماد مشروع القرار A/C.1/53/L.22 من دون مشاركة البلدين المعنيين. ويجري اعتماد المعاملة نفسها والعملية نفسها والإجراءات نفسها. ويقال لنا إن هذا ليس تمييزيا. فهم لن يتشاوروا. ولن يشتركوا في المفاوضات. ولن يقبلوا أي تعديلات وسيقدمون باقتراحات بعدم اتخاذ إجراء. هل هذا تصرف ديمقراطي؟ وهل يتوافق هذا مع الروح العظيمة للديمقراطيات التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذا؟ من الطبيعي أن تكون هناك تعديلات، والمزيد من التعديلات. إن مشروع القرار هذا لا يستحق بالتأكيد تأييد بلدان الجنوب. بل إنه لا يستحق التأييد حتى من بلدان الشمال، لا سيما تلك التي تؤمن بالنزاهة والإنصاف ومعاملة جميع البلدان على قدم المساواة. إن مشروع القرار هذا مشروع تمييزي وأحث جميع الأعضاء في اللجنة على التصويت ضده. وأهيب بجميع المنصفين أن

ولاحظوا التعقيدات الناجمة عن التجارب النووية جنوب آسيا مما أبرز ضرورة العمل بمزيد من الجهد والعزم لتحقيق أهداف نزع الأسلحة بما في ذلك إزالة الأسلحة النووية. وأعربوا عن نظرتهن الإيجابية إلى التزام الأطراف المعنية بضبط النفس، مما يساهم في تحقيق الأمن في المنطقة، وبالكف عن التجارب النووية وعدم نقل المواد أو المعدات أو التكنولوجيا ذات الصلة بالسلح النووي. وأكدوا كذلك أهمية الانضمام العالمي إلى الاتفاقية الشاملة لمنع التجارب النووية بما في ذلك انضمام الدول الحائزة لأسلحة نووية وأهمية الدخول في المفاوضات خلال المؤتمر الخاص بنزع الأسلحة بشأن المواد الانشطارية (القرار CD/1547) والتي من شأنها من بين أمور أخرى أن تعجل بعملية نزع الأسلحة النووية. وأكدوا كذلك مواقفهم ضد التدابير الأحادية الجانب أو القسرية أو التمييزية التي ما انفكت تطبق على البلدان غير المنحازة. وأعربوا عن جديد عن ضرورة الحوار الثنائي قصد تأمين الحلول السلمية لجميع القضايا العالقة وتعزيز تدابير بناء الثقة والأمن والثقة المتبادلة" (A/53/667، المرفق الأول، الفقرة ١١٣).

ويحدوني الأمل في أن يتفق سفير باكستان معي على أن ذلك الاقتباس هو اقتباس كامل بشأن المسألة مأخوذ من مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز. والنقطة التي أحاول أن أبينها، وهذا هو السبب الذي من أجله طلبت الكلمة، هي توصيف مسألة التجارب النووية بأنها مسألة بين الشمال والجنوب. وإذا كانت مسألة بين الشمال والجنوب، حينئذ أعتمد أن الجنوب ما فتئ يقف بثبات طوال تاريخه معارضا بالكامل إجراء تجارب نووية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال هناك ثلاثة متكلمين على القائمة للإدلاء ببيانات عامة تتعلق بالمجموعة ١. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 مدرج في جدول الأعمال ليوم الخميس. وإنني أناشد الوفود أن توجز في كلامها وأن تدخر ما تتحلى به من معرفة إلى حين النظر في مشروع القرار ذلك في الوقت المناسب.

السيد كامبل (استراليا) (تكلم بالانكليزية): خشية أن يكون هناك خطأ يتعلق بمقدمي مشروع القرار

نووية جديدة، وجنوب أفريقيا عارضت وستعارض تضجيرات التجارب النووية بالطريقة نفسها التي اعتمدناها عام ١٩٩٥ عندما شاركت جنوب أفريقيا في تقديم القرار المتعلق بالتجارب التي أجرتها فرنسا والصين حينذاك.

وفيما يتعلق أيضا بمسألة الشمال - الجنوب: حسب علمي - وأقله هو المبدأ الذي نعمل بموجبه - فإن الجنوب، ولو كان هو المصطلح الذي سنستعمله، يقف موقفا حازما جدا وواضحا جدا من التجارب النووية. وذلك الموقف وارد في الوثيقة التي أقرها رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز في كرتاخينا عام ١٩٩٥ وعززته الوثيقة الختامية التي أقرتها حركة عدم الانحياز في دربن هذا العام وقال فيها رؤساء الدول أو الحكومات إنهم يرفضون رفضا قويا جميع أنواع التجارب النووية التي تجرى، وما يسفر عنها من نتائج بيئية خطيرة ومن آثار غير مؤقتة للسلام والأمن والاستقرار الدولي. ولقد شجبوا بقوة استئناف التجارب النووية واستمرارها، وطلبوا إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعمل بطريقة تتسق مع مفاوضات وأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن توقف إجراء أية تجربة نووية. وأيد الرؤساء القضاء التام على جميع التجارب النووية دون استثناء. ورحبوا بالجهود الرامية إلى اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحلول عام ١٩٩٦ وأكدوا أن أي نشاط يتعلق بإجراء مزيد من البحوث بشأن الترسانات النووية وتطويرها أو إنتاجها سيكون مناقضا لروح المعاهدة. هذا هو موقف الجنوب - على الأقل كما أفهمه.

ولقد أشار سفير باكستان إلى الموقف المتخذ في دربن، وأود هنا أن أرد مباشرة على ملاحظة أسرها لي سفير باكستان؛ وسأقرأ أيضا ما يلي بأمانة لأن النقطة التي أبرزها سفير باكستان هي نقطة أمينة. النقطة الأولى التي أبرزها رؤساء الدول أو الحكومات بشأن هذه المسألة هي أنهم ذكروا

"بمواقفهم المبدئية بشأن نزع الأسلحة النووية والقضايا المتصلة بها ومنها منع انتشار الأسلحة النووية والتجارب النووية. وأعربوا عن قلقهم إزاء التقدم البطيء الحاصل باتجاه نزع الأسلحة النووية وهو الذي يشكل الهدف الرئيسي لنزع السلاح.

وثانيا، مسألة التمييز أو عدم التمييز: إن مشروع القرار هذا يتضمن التمييز. فالمسألة هي مسألة إجراء تجارب مقابل مسألة عدم إجراء تجارب. هذا هو التمييز الوحيد في مشروع القرار. وبصراحة تامة، لم أشعر بالإثارة بشأن هذه المسألة إلا عندما بدأ الناس يوحون بأن حكومتي وبلادي تحفزهما مشاعر أو حوافز أخرى بغيضة. إجراء التجارب مقابل عدم إجرائها؛ فماذا تعتقد اللجنة؟

والنقطة الثالثة هي الانقسام بين الشمال والجنوب. وأنا أرحب بشدة بالتعليقات التي أدلت بها جنوب أفريقيا. ومن الواضح أن كندا لا يمكنها أن تتحدث باسم حركة عدم الانحياز. ولكني أريد أن أشير إلى أن ١٨٧ بلدا عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأكثر من ١٥٠ بلدا عضوا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل مجموعة كبيرة نسبيا من البلدان التي ليست شمالا فقط أو جنوبا فقط وإنما مجتمع عالمي يعرب عن قلقه.

وأخيرا، أود أن أكرر القول إن السؤال المطروح على اللجنة بسيط جدا: هل يؤيد المجتمع الدولي إجراء التجارب النووية أم لا - نعم أم لا؟ وفي رأينا، الإجابة هي لا. وإذا اتفقت الوفود على ذلك، أمل إذن أن تؤيد مشروع القرار كما هو بدون تعديل.

السيدة كونا دي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): أنا كذلك لم أكن أنوي الكلام اليوم ولكنني اضطررت إلى ذلك في ضوء المناقشة التي حدثت بشأن مشروع القرار المتعلق بالتجارب النووية الذي يرد في الوثيقة A/C.1/53/L.22. وقد أعلنتم، يا سيادة الرئيس، أننا سنتناول مشروع القرار يوم الخميس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ولذلك فقد أصبت بدعشة شديدة عندما أدلت استراليا ببيان مضموني جدا بشأن هذه المسألة، وبالطبع، أعقب ذلك نقاش.

ورغم ما قاله سفير كندا، أود أن أعلن هنا أنه لم تحدث مشاورات في أي وقت مع وفدي بشأن الجوانب المضمونية لمشروع القرار هذا. وقد استشرنا بالفعل بشأن الجوانب الإجرائي فيما يتعلق بتوقييت طرح مشروع القرار للتصويت، ولكن لم تحدث مشاورات بشأن مضمون

A/C.1/53/L.22، اسمحو لي أن أقرأ عليكم قائمة الدول، وهي: استراليا وإكوادور وأيرلندا والبرتغال وبلجيكا وبوليفيا وجزر البهاما وجزر سليمان وفيجي وكازاخستان وكندا وكوستاريكا والكونغو ولاتفيا وليتوانيا وليسوتو ومنغوليا والنرويج ونيوزيلندا وهنغاريا - أي مزيج جيد من الشمال والجنوب.

والنقطة الثانية التي أود أن أبينها، فيما يتعلق بما إذا كانت مقترحات عدم البت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، هي مجرد القول إنه إذا أجري تصويت على هذه المسألة في اللجنة الأولى، فإنني أجد صعوبة في وصف الإجراء بأنه غير ديمقراطي.

وثالثا، اسمحو لي أن أقول ردا على الملاحظات التي أدلى بها زميلنا ممثل باكستان عن استراليا، وهي ملاحظات تأتي من دولة تمارس لعبة كرة القدم، وهو يعلم ماذا أعني عندما أقول "العبوا بالكرة وليس بالناس".

السيد موهير (كندا) (تكلم بالانكليزية): كندا لا تمارس لعب ذلك النوع من كرة القدم. أولا، إن الموقف الذي تؤيده كندا من هذه المسألة هو الإعراب عن الأمل في أن تبت اللجنة في مشروع القرار بصيغته المقدمة. فذلك المشروع قد تم إعداده نتيجة إجراء مشاورات مكثفة تعود إلى شهر مضى على الأقل، وإجراء محادثات مع الدولتين المعنيتين. وبصرف النظر عن رغبة الدول في وصف ذلك، فإن تلك المحادثات قد أجريت بالفعل. ونحن نتطلع إلى اتخاذ قرار صريح بشأن مشروع القرار بصيغته المقدم بها. والواضح، أننا إزاء تلك الخلفية نعارض التعديلات التي جرى التقدم بها، ونحن عللنا نهجنا وموقفنا من هذا في عدد من الجلسات التي انعقدت. وإنني لا أعتزم أن أستغل وقت اللجنة الأولى في تكرار تلك الأقوال.

وثمة أربع نقاط أود أن أبينها بسرعة. النقطة الأولى، هي تاريخية: فنحن نرى أنه ينبغي لنا أن ننظر في هذه المسألة في عام ١٩٩٨ وليس في زمن جنة عدن وليس في عام ١٩٦٠ وليس في عام ١٩٨٠. ينبغي لنا أن ننظر فيها في عام ١٩٩٨ وهذه هي الزاوية التي ننظر فيها كندا إلى هذه المسألة.

مناقشة هذا الموضوع اليوم. فقد كنت أحتفظ بمواردي ليوم الخميس، ولكن بما أن المناقشة قد بدأت أود أن أود على بعض التعليقات التي أدلى بها زملائي ممثلو استراليا وجنوب أفريقيا وكندا.

بداية، أود أن أشير إلى استفتاء نظم في بلدي قبل عدد من السنين وضعت فيه العبارة التي كان مقررا التصويت عليها بطريقة قصد منها: "إذا كنت تؤمن بالإسلام فأني قد انتخبت لفترة خمس سنوات". وإذا كان المرء مؤمنا بالإسلام وأجاب على السؤال "نعم"، تصبح النتيجة "أكون قد انتخبت لفترة خمس سنوات".

والسؤال الذي طرحه زميلي ممثل كندا بشأن إجراء التجارب النووية هو من النوع نفسه. "إذا كنت تؤمن بأن إجراء التجارب أمر سيء، صوت مؤيدا لمشروع القرار هذا". فنحن لا نقول بأن إجراء التجارب أمر حسن. ما نقوله هو أن مشروع القرار A/C.1/53/L.22 تمييزي. وهو تمييزي لأنه يركز فقط على بلدين، وهو يركز فقط على منطقة واحدة، وهو يشير إلى قرار مجلس الأمن، وهو لم يكن كذلك في عام ١٩٩٥، وهلم جرا. ولا يمكن أن نقول إذا كنت تؤمن بأن إجراء التجارب أمر سيء صوت إذن على مشروع القرار هذا. فالأمر ليس بهذه البساطة. وأصدقائنا يدركون ذلك تماما.

إن زميلي ممثل استراليا يقول، "ألعب على الكرة وليس على جسم اللاعب الخصم". وهذا صحيح، ولكن ماذا يحدث عندما يكون اللعب خطأ - و A/C.1/53/L.22 من قبيل اللعب الخطأ. وزملائي يقولون إنه مشروع قرار ديمقراطي. وهو ليس كذلك. فما هو الشيء الديمقراطي في إجراء لا يتفاوض فيه في مشروع قرار أعده تجمع بلدان ثم يطرح على الطاولة ويقال إنه لن تكون هناك تعديلات على مشروع القرار؟ ثم يقوم ذلك التجمع، وهو تجمع أكبر من الشمال، باتخاذ قرار: "لن نقبل بأية تعديلات، وسنصوت بعدم اتخاذ إجراء". وكل ذلك يحدث في تجمع الشمال. هل ذلك أمر صحيح أم لا؟ هي اختلقت أنا تجمع الشمال ذاك؟ كلا. فقد حدثت كل هذه العمليات هناك. وزميلي ممثل جنوب أفريقيا يقول، "بالطبع، الأمر ليس تقسيما إلى شمال وجنوب". وآمل ألا تكون جنوب أفريقيا قد أدلت بذلك كونها تتولى رئاسة حركة عدم الانحياز، لأنني لا أظن أن ذلك هو ما حدث.

مشروع القرار. كما أننا لم نستشر أو يطلب إلينا أن ندلي بتعليقاتنا بشأن مشروع القرار الذي قدمه المشاركون في تأييده.

ونؤكد أن مشروع القرار رغم أنه يسعى إلى تناول المسألة العريضة المتعلقة بالتجارب النووية، فهو يركز فقط، للأسف، على التجارب التي أجريت في أيار/مايو من هذه السنة. ونحن نرى أن مشروع القرار ينتهج نهجا انتقائيا وتمييزيا، وهو لا يهدف إلى معالجة جميع الجوانب ذات الصلة بإجراء التجارب وإنما إلى استفراء بلدين في منطقة معينة.

ومن الناحية الأخرى، بينما لا يتطرق مشروع القرار إلى مسألة إجراء التجارب النووية ككل، فهو يتجاوز الموضوع كثيرا ليشير إلى قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) الذي تناول عددا من المسائل التي لا علاقة لها بالتجارب النووية. كذلك لم تتح الفرصة لبلدي، كما ينص الميثاق، ليشترك في مناقشة المجلس قبل اتخاذ ذلك القرار. وبالتالي، نحن نرى أن لا محل على الإطلاق لهذه الإشارات في مشروع القرار.

ونحن سنظل على رأينا أن مشروع القرار تمييزي وأنه صيغ على نحو يخدم مصالح ذاتية. وهو لا يعزز هدف نزع السلاح النووي. وسيأتي بعكس النتائج المرجوة. وبغية إضفاء التوازن على مشروع القرار وجعله يتناول مسألة إجراء التجارب النووية ويركز عليها، قمنا بإدخال بعض التعديلات على مشروع القرار وقد عممت تلك التعديلات. ونأمل أن تتاح للجنة فرصة اتخاذ قرار بشأن مضمون هذه التعديلات بدلا عن الشروع في التصويت على مشروع القرار في مجموعته كما أُعلن. فقد تقدمنا بتعديلات ونود أن ينظر في هذه التعديلات.

إن هذه هي بعض الملاحظات التي وددت أن أدلي بها. ونحن نعلم أن الفرصة ستتاح لنا خلال بضعة أيام لتناول المسألة بمزيد من التفصيل، ولكن بما أن بعض الوفود اغتنم هذه المناسبة لإثارة هذا الموضوع الآن، فإنني مضطرة أيضا إلى الرد.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لا بد لي أيضا أن أقول إنني لم أكن أنوي التعمق على هذا النحو في

التطوير النوعي للأسلحة النووية من خلال هذه التجارب؟ فإن كانت كندا لا تفعل ذلك، فلماذا لا يذكر ذلك في مشروع قرار عنوانه "التجارب النووية"؟ وإذا لم يتضمن المشروع ذلك، فهل هذا ليس تمييزاً؟ إن ذلك جانب آخر من جوانب التمييز في مشروع القرار هذا.

وليس الأمر بهذه البساطة. وهو ليس مثل الاستفتاء الذي أشرت إليه. إننا جميعاً مؤمنون حقاً، ولكن ينبغي ألا نحط من قدر هذا الإيمان إلى درجة غير معقولة فنطلب من الناس أن يصوتوا وكأنهم ليست لديهم القدرة على التمييز بين ما هو صواب، وما هو خطأ، وما يقع في منطقة رمادية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة لآخر اثنين من المتكلمين أود أذكر الأعضاء بأنه ينبغي ألا يتحول برنامج ظهر اليوم إلى مناقشة عامة أخرى. وأرجو أن تلتزم بجدول الأعمال الوارد في الورقة غير الرسمية رقم ٥.

السيد غوسن (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أتعهد بأن أتكلم بصورة موجزة فقط في هذه المرة. وأنا عندما تكلمت في المرة السابقة، وعندما أتكلم في جميع الأوقات، إنما أتكلم بالنيابة عن جنوب أفريقيا ما لم أقل غير ذلك. أقول هذا رداً على السؤال الذي وجهه إلي سفير باكستان. وفي تلك المرة لم أر من الضروري أن تتكلم جنوب أفريقيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز - وأشدد مرة أخرى على أنني عندما تكلمت في المرة الأخيرة، إنما تكلمت باسم جنوب أفريقيا - لأن الصيغة الواردة في وثيقة قمة ديربان ووثيقة قمة قرطاجنة تسمح لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز أن يتكلموا بالأصالة عن أنفسهم.

السيد غونزاليز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن وفدي تحدوه روح التعاون مع الرئيس، ولكننا محتارون بعض الشيء، لأنه يبدو أننا قد أجرينا المناقشة فعلاً واستنفدناها فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/53/L.22، الذي يتعين أن يجري عليه التصويت في يوم الخميس هذا. وبالتالي فإن وفدي متفائل بأن تكون جلسة الخميس موجزة جداً. ولا أعتقد أنه سيتبقى الشيء الكثير في طريق الموارد الفكرية، لأننا استمعنا بالفعل إلى مناقشة مستفيضة حول الموضوع، وأعتقد أن المتكلمين

إنني ممتن جداً لزميلي ممثل جنوب أفريقيا لأنه اقتبس من وثيقة كارتاخينا ومن وثيقة ديربان. وزملائي الذين استمعوا إلى الاقتباسات سيرون أن موقف حركة عدم الانحياز من إجراء التجارب موقف متوازن. وهو موقف يراعي التطورات الإيجابية التي حدثت منذ شهر أيار/مايو. وهو يرحب ببعض هذه التطورات ويدعو إلى نزع السلاح النووي. وكل ذلك موقف متوازن لحركة عدم الانحياز، وإذا أدى تناضح ما إلى أن يتحول مشروع القرار الكندي A/C.1/53/L.22 إلى قرار يعرب عن وثيقة ديربان، يمكنني أن أعلن للجنة أن بلدي سيكون سعيداً جداً لذلك، وأنا على يقين من أن حركة عدم الانحياز بأسرها ستسعد جداً لذلك. ولكنني أشك في إمكانية حدوث ذلك لمشروع القرار هذا، على الأقل من جانب المتقدمين.

إن زميلي ممثل كندا قال إننا لا نريد التاريخ، فما نشير إليه ليس هو عام ١٩٩٥ وإنما عام ١٩٩٨. وينبغي لصديقي الموقر أن يأخذ أيضاً بعين الاعتبار أننا لا نشير إلى أيار/مايو ١٩٩٨، وإنما إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وبين أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ حدثت تطورات هامة يدرکها جيداً جميع مقدمي مشروع القرار. إلا أنهم يريدون تجاهل ذلك وإدانة البلدين المعنيين على أساس معايير أيار/مايو ١٩٩٨؟ وإذا كان الأمر كذلك، لم لا نرجع إلى عام ١٩٩٥ أو إلى عام ١٩٩١ أو إلى ما قبل ذلك في التاريخ. لم نتوقف عند عام ١٩٩٥؟ وهذا نهج تمييزي، وهذا هو التمييز الذي يتضمنه مشروع القرار هذا.

وكندا تقول إن كل التجارب سيئة. ونعلم أننا عندما كنا نتفاوض بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قلنا بأنه ينبغي حظر جميع التجارب النووية - تجارب التفجيرات النووية وكذلك التفجيرات غير النووية، والتجارب المخبرية، والتجارب دون الحرجة - يجب أن يحظر كل شيء، لأن كل شيء يسهم في الانتشار الرأسي أو الأفقي للأسلحة النووية. ولم تتضمن المعاهدة موقفنا هذا. وإنما تضمنت فقط تجارب التفجيرات النووية. ولكن هل يعني ذلك أننا جميعاً نقبل موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية القائم على أن تجارب التفجيرات النووية وحدها هي التي يجب أن تدان وليست التجارب غير المتعلقة بتفجيرات؟ وهل سنتجاهل التجارب دون الحرجة، وبحوث الاندماج، والتجارب المخبرية الجارية؟ وهل تتغاضى كندا عن

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل هناك أي اعتراض على اعتماد مشروع القرار A/C.1/53/L.22 بدون تصويت؟

أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد إكرام (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أطلب إرجاء البت في المشروع لفترة عشر دقائق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أرد على الطلب المقدم من باكستان، أود أن أشير إلى أننا شرعنا في إجراء التصويت، الذي لا يمكن مقاطعته في هذه المرحلة. ستتناول اللجنة طلب باكستان بعد اعتماد مشروع القرار.

أكرر سؤالتي: هل هناك أي اعتراض على اعتماد مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2 دون تصويت؟

السيد إكرام (باكستان) (تكلم بالانكليزية): هل أفهم من هذا، سيدي الرئيس، أنك تقول إننا بدأنا عملية التصويت؟ هل هذه هي نقطتكم؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): صحيح تماما. بدأت عملية التصويت ولا يمكن مقاطعتها. وما إن تنتهي سنتناول طلبك. فهل هذا يرضيك؟

السيد إكرام (باكستان) (تكلم بالانكليزية): عملية التصويت على أي من مشاريع القرارات؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2، المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية".

السيد إكرام (باكستان) (تكلم بالانكليزية): جيد جدا. سنسحب طلبنا بشأن الإرجاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يبدو هناك أي اعتراض على اعتماد مشروع القرار دون تصويت.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2.

يستنفدون تدريجيا كل خيالهم وصبرهم. ولذا فإنني أؤيد اقتراحكم، سيدي الرئيس، بأن نلتزم ببرنامج اليوم. وما يناقش ليس في برنامج اليوم على الإطلاق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2، المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية"، الذي عرضته منغوليا. وقد أعرب مقدمو مشروع القرار عن أملهم في أن يعتمد بدون تصويت.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2، المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية"، قدمه ممثل منغوليا في الجلسة السابعة والعشرين المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ومقدمو مشروع القرار مدرجة أسماؤهم في مشروع القرار نفسه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة سان مارينو، التي ترغب في الكلام شرحا لموقفها قبل البت في مشروع القرار.

السيدة مولاروني (سان مارينو) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أتطرق لمشروع القرار الذي نؤشك على التصويت عليه، الوثيقة A/C.1/53/L.10/Rev.2، المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية"، الذي عرضه الوفد المنغولي.

لقد ظلت جمهورية سان مارينو تؤيد دائما إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ولذلك فهي تدعم الفكرة الجديدة عن إعلان منطقة خالية من الأسلحة النووية في إطار دولة واحدة. وكما أعلننا في بياننا أثناء المناقشة العامة في اللجنة، نعتقد أن هذا الإعلان الذاتي ينبغي أن يلقي الاعتراف من المجتمع الدولي وأن يولى ما يستحقه من الأهمية والمركز الرسمي وعدم المساس به. ولذا تأمل جمهورية سان مارينو في أن يعتمد مشروع القرار بدون تصويت.

وعلى أساس هذا الموقف، تتفهم الصين وتؤيد رغبة وجهود منغوليا لإنشاء دولة بمفردها خالية من الأسلحة النووية ونحن نحترم ونؤيد مركز منغوليا باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وترى الصين أن البلدان - كبيرها وصغيرها، قويا وضعيفا - أعضاء متساوون في الأسرة الدولية وينبغي أن تحترم كل منها الأخرى. وفي علاقاتنا مع البلدان الأخرى نتبع دائما مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة ولوحدة الأراضي، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة، وتبادل المنفعة والتعايش السلمي بين الدول.

والصين باعتبارها جارا لمنغوليا، تحترم احتراماً تاماً سيادة منغوليا واستقلالها ووحدة أراضيها وتؤيد السياسة الخارجية المستقلة التي تتبعها. ونحن نتمنى مخلصين أن يتعزز أمن واستقرار منغوليا وجميع البلدان في المنطقة. كما نأمل أيضاً أن يحترم الجميع مركز منغوليا باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية وأن يتعزز ذلك المركز.

السيد عبد الله فايز (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/53/L.2/Rev.2، تؤيد ماليزيا تأييداً تاماً مفهوم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أجزاء العالم. إن ماليزيا طرف في معاهدة بانكوك بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، التي دخلت حيز النفاذ يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧. وماليزيا تؤيد أيضاً المعاهدات الأخرى، مثل معاهدة أنتاركتيكا، وتلاتيلوكو، وراروتونغا وبليندابا. وفي هذا الشأن، تؤيد ماليزيا إعلان منغوليا باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية مكونة من دولة واحدة. وإعلان منغوليا خطوة قوية خلاقة جديدة بالثناء. وإنشاء تلك المنطقة سيسهم إسهاماً فعالاً في تدابير نزع السلاح، وعلى وجه الخصوص في منع انتشار الأسلحة النووية. كما أنه سيعزز أيضاً السلم والأمن الإقليميين والعالميين. ونعتقد أن أية دولة ذات سيادة ينبغي أن يكون لها الحق في إعلان نفسها دولة خالية من الأسلحة النووية. وانطلاقاً من هذه الروح تؤيد ماليزيا مشروع القرار هذا.

وماليزيا تلاحظ أن في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار أن الجمعية تناشد الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تدعم الجهود التي تبذلها منغوليا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في شرح مواقفها بشأن التصويت على مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد غري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد كان من دواعي سرور الولايات المتحدة أن انضمت إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2، المتعلق بالأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كم منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونعتقد أن مشروع القرار هذا سيشجع على اتخاذ خطوات بناءة في المنطقة من شأنها تعزيز الاستقرار في منطقة وسط آسيا، ونرى أن التعاون السياسي الذي يدعو إليه مشروع القرار سيؤدي إلى تحقيق منافع كبيرة في مجال الأمن الدولي بالنسبة لمنغوليا وكذلك بالنسبة للدول التي تشارك في العملية. وأهم ما في الأمر أننا أيدنا مشروع القرار لأن الموقع الجغرافي والأمني الفريد لمنغوليا يستحق اعتباراً فريداً. والدور الداعم الذي سيضطلع به الأمين العام سيعزز أيضاً بروز الجهود التعاوني للعيان ومشروعيته، ونأمل أن توفر النتيجة منافع أمنية إيجابية وخلاقة للمجتمع الدولي بأسره.

وألاحظ أن البيانات التي أدلت بها بعض الدول هنا بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.10 تعرب عن تصور خاطئ بأن مشروع القرار يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إطار دولة واحدة. ولكن بإمعان النظر في النص يتبين أن منغوليا قد تجاوزت هذا المفهوم. وهي الآن تتطلع إلى طائفة أوسع من التدابير لزيادة أمنها الدولي. وكما قلت، فإن الولايات المتحدة تعتقد أن هذا النهج الأوسع من شأنه أن يحقق منافع أمنية هامة لمنغوليا وللمجتمع الدولي.

السيد تشانغ لي (الصين) (تكلم بالصينية): شارك الوفد الصيني في توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كم منطقة خالية من الأسلحة النووية". إن الصين تتخذ دائماً موقفاً إيجابياً بشأن مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وهي تحترم وتؤيد دائماً الجهود التي تبذلها البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات تتوصل إليها بحرية في ضوء الأوضاع السائدة في مناطقها.

العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها". وأعطى الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كيو - تشانغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):
مشروع القرار A/C.1/53/L.45، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها"، عرضه ممثل ماليزيا في الجلسة الثامنة عشرة، المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

وفي السطر الثاني من الفقرة الأخيرة من الديباجة، وبعد كلمات "٥ آب/أغسطس ١٩٩٨"، تضاف كلمات "والإضافة ١ المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨".

وبالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار المذكورة أسماؤهم في المشروع، هناك قائمة أخرى تضم أسماء دول أخرى مشتركة في تقديم مشروع القرار واردة في الوثيقة A/C.1/53/INF/2/Add.1.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار.

(تكلم بالانكليزية)

الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار نصها كما يلي:

"تؤكد من جديد ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بصورة إجماعية وهو أن هناك التزاما قائما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة".

إذا لم يكن هناك ممثلون راغبون في شرح مواقفهم أو تعليل تصويتهم بشأن الفقرة ١ من المنطوق قبل البت فيها، نشعر في البت في تلك الفقرة.

أعطى الكلمة لممثل الأردن بشأن نقطة نظامية.

للانضمام إلى ترتيبات الأمن الإقليمي والترتيبات الاقتصادية ذات الصلة. وبينما تنوه ماليزيا بهذه المناشدة، ترى أن جهود منغوليا للانضمام إلى تلك الترتيبات ينبغي أن تراعى فيها إجراءات الانضمام إلى الترتيبات الإقليمية ذات الصلة.

وماليزيا مسرورة حقا لأن مشروع القرار هذا قد اعتمد بتوافق الآراء.

السيد كامبل (استراليا) (تكلم بالانكليزية): أيدت استراليا مشروع القرار بشأن الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن نؤيد تأييدا تاما تطلعات منغوليا إلى أن يكون لها مركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وذلك بما يتفق ومبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، ١٩٩٥.

ومع ذلك، فإن المسألة المنفصلة الخاصة بانضمام منغوليا إلى "ترتيبات الأمن الإقليمي والترتيبات الاقتصادية ذات الصلة"، كما وردت في الفقرة ٤ من المنطوق، ستكون بطبيعة الحال وقفا على قرارات تتخذها الهيئات المعنية في ضوء إجراءاتها ومبادئها التوجيهية الخاصة.

السيد توماس (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): تود جامايكا أن تعرب عن تأييدها لمشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.2 المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية". ونعتقد أن قرار منغوليا بالانضمام إلى مجتمع الدول التي اعترفت الاحتفاظ بمركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية جدير بالثناء. ونعتقد جامايكا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أداة فعالة يمكن عن طريقها تحقيق الهدف النهائي الهام الخاص بنزع السلاح النووي العالمي. والمبادرات التي ترمي إلى تحقيق هذا الغرض تستحق التشجيع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين شرحا للمواقف.

تنظر اللجنة الآن في مشروع القرار التالي على القائمة A/C.1/53/L.45 المعنون "متابعة فتوى محكمة

السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

بلغاريا، فرنسا، موناكو، الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

الجمهورية التشيكية، إسرائيل، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

استبقيت الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.45 بأغلبية ١٣٣ صوتاً مقابل ٥ أصوات مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت.

[فيما بعد أبلغ وفد الكويت الأمانة أنه كان ينوي التصويت مؤيداً].

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/53/L.45 ككل.

(تكلم بالانكليزية)

أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلاً للموقف أو التصويت قبل البت.

السيد ميليم (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلّم باسم بلدان بنيلوكس - مملكة بلجيكا، ومملكة هولندا وجراندوقية لكسمبرغ - بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.45، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها".

وكما قلت في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ أثناء التصويت على قرارات مماثلة بشأن هذا الموضوع، فإن بلدان بنيلوكس تولي أهمية كبيرة لفتوى محكمة العدل الدولية ونظرت باهتمام كبير إلى فتاوى المحكمة. إلا أن بلداننا

السيد العامري (الأردن) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، عندما تقول إننا سنصوت على الفقرة ١ من المنطوق، هل تقول إننا إذا صوتنا بـ "نعم" فإن تلك الفقرة سوف تدرج وإذا ما صوتنا بـ "لا" سوف تستبعد؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إننا نصوت لنرى ما إذا كان سيتم الإبقاء على هذه الفقرة من المنطوق أم لا؟

أعطى الكلمة لأمين اللجنة لإجراء التصويت.

السيد لين كو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تبدأ اللجنة الآن التصويت على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.45.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا،

"ثمة التزام بالدخول ببنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات". (A/51/4، الفقرة ١٨٢)

ومن الواضح أن استخدام الأسلحة النووية بسبب ما تنطوي عليه من آثار مدمرة وواسعة النطاق، يمكن أن تلحق أضرارا هائلة. ولهذا فإن هناك علاقة متداخلة بين مسائل نزع السلاح والقانون الإنساني، مع مراعاة أنه في ضوء القانون الدولي والمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، هناك التزام ملزم للمجتمع الدولي بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، ولهذا السبب ينبغي أن نحظر جميع أشكال استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية التي تولد قدرا كبيرا من عدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، فإن مجرد حيازة هذه الأسلحة - وأشد، على مجرد حيازة - في ظل حالة من العداء المتفاقم يمكن أن تتحول إلى التهديد بالقوة أو باستخدامها وهو ما تحظره المادة ٢، الفقرة ٤، من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٥٢ من اتفاقية فيينا الخاصة بقانون المعاهدات، التي تضيف على هذا المبدأ طابع الحق القطعي، بوصفه معيارا باتا ولا يجوز انتهاك حرمة.

وعلى الصعيد العملي المحض، يقتضي مشروع القرار هذا وجود الدبلوماسية الوقائية تمشيا مع الزمن، الدبلوماسية القادرة على إنشاء الأطر القانونية ورعاية الجهود السياسية الرامية إلى منع الآثار التي قد تغير دونما رجعة العلاقات بين دول العالم.

ولهذه الأسباب مجتمعة، يعتقد وفد بلدي اعتقادا قويا بأن فتوى محكمة العدل الدولية تشكل من غير شك إطارا مفاهيميا مرجعيا تجب مراعاته ونحن نحاول تطوير أشكال التعاون المستند إلى الثقة بدلا من التهديد باندلاع الصراع الذي يمكن أن تترتب عليه آثار كارثية بالنسبة للبشرية.

وفي الوقت نفسه، يرى وفد بلدي أنه لا يمكن تعليل محاولة أي كان الإخلال بتوازن محتوى مشروع القرار الهام هذا من خلال إجراء تصويت على فقرة واحدة. ومن الواضح أن ذلك يغير من روحه ومذهبه، بالإضافة إلى

الثلاثة لم تعتبر نفسها مخولة بعرض قراءة انتقائية لفتوى المحكمة، هذه الفتوى التي تشكل كلا واحدا ولا يمكن اختصارها فقط بالفقرات التي تناولها مشروع القرار. وإن فتوى المحكمة تشكل كلا لا يتجزأ. وانتقاء بعض الفقرات من الفتوى لن يؤدي إلا إلى تدمير توازن الكل والقضاء على المساهمة القيمة لمحكمة العدل الدولية. وستصوت بلداننا الثلاثة ضد مشروع القرار A/C.1/53/L.45، الذي يستخدم فتوى المحكمة بطريقة اعتسافية وانتقائية.

السيد غونزاليس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): يولي وفد بلدي أهمية كبيرة للقانون الدولي، وفي هذا الإطار، لفتوى محكمة العدل الدولية. ولذا فإن وفد بلدي، إذا أردنا استخدام عبارة ملطفة، قد اعترته الدهشة إزاء نتائج التصويت على الفقرة ١ من المنطوق. وإن تصويت بعض البلدان بعدم تأييد إدراج تلك الفقرة يبدو لنا متناقضا تماما مع ما قيل هنا.

وبالنسبة للموضوع المعروض على اللجنة فإن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروع التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها تقوم على أساس قانوني سليم لا ينبغي تجاهلها. وينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى بعض النقاط التي أعربت عنها المحكمة:

"(أ) بالإجماع،

"لا يوجد في القانون الدولي العرفي ولا التقليدي أي إذن محدد بالتهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها؛ ...

"(د) بالإجماع،

"التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ينبغي أيضا أن يكون متفقا مع مقتضيات القانون الدولي الساري في النزاع المسلح، ولا سيما مقتضيات مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي، فضلا عن الالتزامات المحددة التي تقضي بها المعاهدات والتعهدات الأخرى التي تتناول صراحة الأسلحة النووية؛ ...

"(و) بالإجماع،

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد لين كيو - شونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):
تشعر اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.45 بكلّيته.

لقد طلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عُمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون:

أندورا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إسرائيل، إيطاليا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

تغيير أهم المعايير والأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والصكوك القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة.

السيد سوتار (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن المملكة المتحدة ملتزمة بهدف إزالة الأسلحة النووية على صعيد عالمي. ولقد أعطينا هذا الالتزام معنى عمليا عن طريق الخطوات الوطنية التي أعلننا عنها عقب إعادة النظر في استراتيجيتنا الدفاعية. وأوضحنا مرارا أننا عندما نشعر بالارتياح لإحراز تقدم مؤكد نحو هدفنا، سنكفل تضمين الأسلحة النووية البريطانية في المفاوضات المتعددة الأطراف.

لقد أحرز تقدم كبير بشأن نزع السلاح النووي، ونعتقد أن المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة التالية الحاسمة، مثلما أقرته الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عندما اتفقت على مجموعة مبادئ وأهداف في مؤتمر الاستعراض والتديد عام ١٩٩٥. ولقد أسهمنا إسهاما فريدا بالفعل في هذه العملية عن طريق إنهاء إنتاجنا من المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، والإعلان عن مخزوناتها الدفاعية منها. وبريطانيا ستواصل الاضطلاع بدور ناشط وبنّاء في البدء بهذه المفاوضات الحيوية بداية طيبة عندما يستأنف انعقاد مؤتمر نزع السلاح في العام المقبل.

إننا نرحب بالاعتراف بأهمية الالتزامات في إطار معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي بموجب الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن مشروع التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها، ولكن نظرا لأن مشروع القرار A/C.1/53/L.45 يتضمن اقتباسات مختارة بعناية من فتوى المحكمة، فإن المملكة المتحدة امتنعت عن التصويت على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار.

ونظرا لهذه الانتقائية والدعوة غير الواقعية الواردة في الفقرة ٢ من المنطوق لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف في عام ١٩٩٩ تفضي إلى إبرام مبكر لاتفاقية الأسلحة النووية، فإن المملكة المتحدة ستصوت ضد مشروع القرار بكلّيته.

الممتنعون:

أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، كرواتيا، قبرص، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، جورجيا، أيسلندا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، النرويج، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، تركمانستان، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.45 بكلّيته، بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ٢٥ صوتا، مع امتناع ٢٣ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الآن الكلمة للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم أو شرح موقفهم من مشروع القرار المعتمد للتو.

السيد سوليوتيس (اليونان) (تكلم بالفرنسية): تود اليونان أن تؤكد مجددا احترامها لمحكمة العدل الدولية واعتزازها بها، وتعلقها بنظامها الأساسي، وبهيبتها وبعملها النبيل. وفي ذلك السياق، ما فتئت اليونان تعتقد أن المحكمة هي أداة ضرورية للعمل الصحيح للأمم المتحدة ولصون السلم والأمن في العالم. لذلك، فإن عدم قدرة اليونان على تأييد مشروع القرار A/C.1/53/L.45 ليس بأي طريقة تعليل على فتوى المحكمة، بل على حقيقة أن مقدمي مشروع القرار قد انتقوا بطريقة اعتباطية مقاطع معيّنة من فتوى المحكمة. والواقع، أنهم ارتأوا لأسباب ليست ذات طابع قانوني، وجوب أن يجمعوا مقاطع معيّنة من فتوى المحكمة بصورة انتقائية، مما لا يبدل مضمونها فحسب، بل وروحها أيضا.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الولايات المتحدة، على غرار ما تفعله كل عام في حالات مماثلة، صوتت بـ "لا" على مشروع القرار A/C.1/53/L.45 المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروع التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها" فضلا عن التصويت على الفقرة المنفصلة.

إن مشروع القرار هذا يستغل فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ - وأكرر "فتوى" - كتبرير لتكرار دعوات في مشاريع قرارات أخرى وللقيام فورا بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إزالة الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وموقف الولايات المتحدة من هذه

المسألة لم يتغيّر. فنحن نعارض هذه الفكرة لأننا لا نزال مقتنعين بأن عملية الخطوة تلو الخطوة الجارية تشمل جهودا أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف وهي تسفر عن نتائج هامة وملموسة في مجال نزع السلاح النووي. وعملية الخطوة تلو الخطوة هذه تظل في الوقت الراهن النهج الواقعي الوحيد في هذا الميدان المعقد للغاية.

وفيما تستمر الجهود الأحادية والثنائية الجارية في إحراز تقدم حقيقي نحو تخفيض الأسلحة النووية، فبالإمكان الاضطلاع بدور متعدد الأطراف. والمفاوضات التي طال أمدها في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن تستأنف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وهذا الاتفاق هو عنصر رئيسي لأهداف المجتمع الدولي المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وسيكون من المؤسف لو تم تأخير هذه الخطوة المنطقية التالية المتعددة الأطراف في عملية نزع السلاح النووي.

وفي هذا السياق، أرى أن ما يدعو إلى الحيرة هو أن مشروع القرار A/C.1/53/L.45 لا يأتي مرة بوضوح على ذكر معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فمشروع القرار A/C.1/53/L.45 ناقص من ناحية أخرى. فهو يسيئ تصوير المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووثيقة مبادئ وأهداف معاهدة عدم الانتشار ويرد ذكرهما على نحو انتقائي في الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة، عن طريق حذف إشارات هامة تتعلق بنزع السلاح العام الكامل. وهذا الحذف يشوه التزام المادة السادسة عن طريق أساليب تبدو أنها تريح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أية مسؤوليات عن نزع السلاح.

إن الإشارات الواردة في الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة وفي الفقرتين ١ و ٢ من مشروع القرار A/C.1/53/L.45 إلى فتوى محكمة العدل الدولية تسعى إلى تحويله إلى صك قانوني يتطلب إجراء مفاوضات فورية واختتامها بسرعة في محفل متعدد الأطراف. واسمحوا لي أن أكون صريحا. ففتوى محكمة العدل الدولية هي ببساطة غير ملزمة. وبأية حال، فإن مشروع القرار A/C.1/53/L.45 يحرف استنتاجاتها ويشوهها.

وبناء على وجهة النظر هذه، ترى اليابان ضرورة إيلاء أولوية لجعل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، واختتام المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التي ستستأنف في أوائل عام ١٩٩٩، والبدء في مناقشات متعددة الأطراف بشأن الخطوات التي يمكن أن تلي إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفي رأي اليابان، ينبغي السعي بحماس إلى اتخاذ هذه الخطوات الملموسة، بدلا من القفز في عام ١٩٩٩ - الذي سيبدأ بعد شهرين - إلى مفاوضات تؤدي إلى اتفاقية متعلقة بالأسلحة النووية.

وقد اقترح وفدي على وفد ماليزيا عددا من التعديلات بغية إدخالها على مشروع القرار. إلا أن مشاوراتنا لم تثمر، واضطرت اليابان إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار في مجمله.

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): لقد أيدت نيوزيلندا مشروع قرار بشأن الموضوع نفسه في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وفعلت ذلك ثانية هذه السنة رغم وجود بعض العناصر التي ينبغي في رأينا أن تقدم بشكل مختلف. وموقفنا الوطني في مجال نزع السلاح النووي معرب عنه بشكل أفضل في مشروع القرار الذي قدمناه مع مجموعة من البلدان الأخرى في الوثيقة A/C.1/53/L.48. ولئن كنا نرى أن مشروع القرار A/C.1/53/L.45 قد حلت محلّه مبادراتنا إلى حد ما، فإننا لا نزال نعتز بقيمة العناصر الثلاثة التالية التي من أجلها أيدنا هذا القرار في السنوات الماضية: إن مشروع القرار يركز بشدة على الفتوى الهامة لمحكمة العدل الدولية، وهو يقر بالطابع الملح لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي، كما أنه يقر بأن النتائج التي ستنتج في نهاية المطاف عن هذه المفاوضات يجب أن تكون شاملة. وبالنسبة لنيوزيلندا، فإن النتائج قد تكون في شكل اتفاقية أو نوع آخر من الصكوك أو الأطر أو مجموعة من الصكوك. وفي حين أننا يمكن أن نوافق على صياغة مشروع القرار A/C.1/53/L.45، فإننا نفضل ألا نفترض مسبقا النتائج التي ستتوصل إليها هذه المفاوضات. ولدينا الآن هذه الصياغة في مشروع القرار A/C.1/53/L.48.

وتنظر الولايات المتحدة بجدية كبيرة إلى التزاماتها الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وهي أعادت تأكيدها في سياق استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥. وقول المحكمة إنه ليس هناك التزام باختتام المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي لا يغيّر بأي طريقة من الطرق جوهر المادة السادسة طالما أن المسؤولية عن متابعة المفاوضات بحسن نية تقتضي السعي إلى اختتام المفاوضات بنجاح.

السيد هاياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلل تصويت اليابان على مشروع القرار A/C.1/53/L.45 المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها". لقد صوتت اليابان بـ "نعم" على الفقرة ١ من المنطوق، وامتنعت عن التصويت على مشروع القرار بأكليته.

ومثلما ذكرت بالفعل في تعليلي للتصويت على مشاريع أخرى، فإن اليابان التي مرت بتجربة محزنة تمثلت في قصفها بالقنابل الذرية، يحدوها وطيد الأمل في ألا يتكرر على الإطلاق استعمال الأسلحة النووية التي تسبب معاناة لا مثيل لها. وتعتقد اعتقادا راسخا بوجوب بذل جهود متواصلة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعتقد اليابان أن استعمال الأسلحة النووية، بسبب ما تخلفه من قوة تدميرية هائلة ومن موت وجراح للبشر، يتعارض بوضوح مع النزعة الإنسانية الأساسية التي تعطي القانون الدولي أساسه الفلسفي.

والواقع أن فتوى محكمة العدل الدولية، التي يتناولها مشروع القرار، تظهر تعقيد الموضوع. وتؤيد اليابان ما خلص إليه بالإجماع قضاة محكمة العدل الدولية بشأن وجود التزام بموجب القانون الدولي بالسعي إلى نزع السلاح النووي وإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن ذلك الموضوع. وتؤمن اليابان إيمانا راسخا بأننا يجب أن نتخذ خطوات ملموسة لإحراز تقدم مطرد وتدرجي في مجالي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1، المعنون "نزع السلاح الإقليمي". وقد طُلب إجراء تصويت مسجل.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):
مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1، المعنون "نزع السلاح الإقليمي"، عرضه ممثل بيلاروس في الجلسة الحادية والعشرين المعقودة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وترد قائمة بأسماء المشاركين في التقديم في مشروع القرار؛ إلا أن مالي أعلنت انسحابها من المشاركة في تقديم مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام تعليلاً للموقف أو التصويت قبل البت في مشروع القرار.

السيد ستانكوفسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): لقد طلب وفد بولندا الكلمة ليعلّل موقف ١٢ بلدا متفقة في الرأي - وهي تحديداً استونيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1، الذي عرضه بيلاروس تحت العنوان "نزع السلاح الإقليمي".

إن التنقيحات التي أدخلتها بيلاروس على النص لا تغير مضمون مشروع القرار الأولي. وكنا نأمل أن تراعي بيلاروس موقف الـ ١٢ بلداً من المنطقة المعنية مباشرة، الذي أعربت عنه في بيانها المشترك المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وأن تسحب مشروع قرارها. ونحن نأسف بشدة لأنها لم تفعل ذلك. وفي هذه الحالة، فإن البلدان المتفقة في الرأي من المنطقة لا تجد أمامها خياراً سوى التصويت معارضة لمشروع القرار.

وأود أيضاً أن أعلم اللجنة بأن وفد ألبانيا قد أعلن تأييده للبيان المشترك لمجموعتنا المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، ولتعليّل التصويت هذا، وينوي التصويت وفقاً لذلك.

السيد تشانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعلّل تصويته على مشروع القرار A/C.1/53/L.45. ويسلّم وفدي تماماً بأن من الملح الإسراع بالجهود العالمية لمنع الانتشار ونزع السلاح في مجال أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نتفق من حيث المبدأ مع ضرورة إعداد صك قانوني يسعى في نهاية المطاف إلى حظر التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها. ولكن يبدو لنا أن وضع برنامج ذي إطار زمني محدد لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة ليس أمراً واقعياً. ففي الحالة الراهنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كذلك نرى أن من الضروري كفالة الانضمام العالمي إلى الصكوك القائمة التي تحكم عدم الانتشار ونزع السلاح في مجال أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن تنفيذ هذه الصكوك بالكامل ورصدها الدقيق. لذلك صوت وفدي تأييداً للفقرة ١ من المنطوق ولكنه امتنع عن التصويت على القرار في مجمله.

السيد سيبرت (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): ترحب جمهورية ألمانيا الاتحادية بالالتزام بنزع السلاح في مجال الأسلحة النووية تمهيداً لإزالتها التامة، كما يعرب عنه مشروع القرار A/C.1/53/L.45 المعروض علينا. ومع ذلك، لا تستطيع ألمانيا تأييد مشروع القرار لأنها لا يمكنها أن تشارك في المبادرات الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي إلا بالتعاون مع شركائنا وحلفائنا. والحكومة الألمانية الاتحادية على اقتناع بأن هدف نزع السلاح النووي الكامل لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق عملية تدريجية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار تعليل التصويت.

تنظر اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1، من المجموعة ٥، "نزع السلاح والأمن الإقليميان".

(تكلم بالانكليزية)

وما لم تكن هناك تعليقات عامة بشأن هذه المجموعة، ستشرع اللجنة في اتخاذ إجراء بشأن مشروع

تفعل الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار، بأن تواصل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية بموجب الاتفاقات المتعددة والثنائية القائمة. فهل هذا النداء بأن نواصل الوفاء يعني ضمناً أن هناك نوايا بعدم الاستمرار في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار القائمة؟ إننا لا نعلم شيئاً عن هذه النوايا، وإذا كان أحد يراها فعلياً أن يحددها. وسنتوخى اليقظة الشديدة.

ثالثاً، إذا كان هناك تهديد متصور له ما يبرره بشأن الانتشار في أوروبا الوسطى والشرقية، فإننا نشعر بالحيرة حول المحفل المختار للموضوع. فالجميع، بما في ذلك بيلاروس، يعلمون أن أوروبا لديها الكثير من المحافل دون الإقليمية والإقليمية والخاصة بقارة أوروبا كلها التي يمكن أن تتناول المسألة، بل أن تحلها فعلاً. فلماذا نحمل الأمم المتحدة عبء مسألة يمكن أن تتناولها بنجاح وبشكل كامل مؤسسات إقليمية، وعلى وجه الخصوص في ضوء الجهود المبذولة لزيادة فعالية وتنظيم أنشطة اللجنة الأولى والأمم المتحدة كلها؟

رابعاً، مشروع القرار يقتبس من بعض الوثائق والبيانات البالغة الأهمية، بعضها بإشارة إلى المصدر وبعضها بدون ذلك. ونحن نجد صعوبة إزاء انتقائية الاقتباسات، وهي بالتالي تشوه الصورة الحقيقية للأمن الأوروبي بطريقة، كما ذكر فعلاً، قد توحى برؤية شبح غير قائم للانتشار النووي.

خامساً، يدرك واضعو مشروع القرار تماماً أن غالبية بلدان أوروبا الوسطى والشرقية لا يوافقون على صيغة مشروع القرار ولا على هدفه. والمسألة ليست أنه توجد "دول" لا توافق وإنما "ال" دول المعنية بشكل مباشر مشروع من "ال" منطقة هي التي لا توافق. فلماذا نحاول إقناع البعض من خارج المنطقة بشيء لا تؤمن غالبية بلدان المنطقة به؟ لقد قلنا ذلك لواضعي مشروع القرار بشكل واضح جلي، ونشعر بالدهشة لأنهم لم يصيخوا السمع.

وإذا كان هدف مشروع القرار ما أعلنته رسمياً الدولة التي بادرت به، فإن مشروع القرار هذا يصبح، عندئذ، غير ضروري وزائد عن الحاجة ولا يحقق شيئاً. ولكن الهدف قد يكون مختلفاً - على سبيل المثال محاولة الترويج لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في

السيد هاينوتشي (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم الاتحاد الأوروبي. ويشارك في تأييد هذا البيان البلد المنتسب قبرص وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية - آيسلندا والنرويج.

أعرب الاتحاد الأوروبي باستمرار عن تأييده لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبار ذلك إسهاماً قيماً في تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والاتحاد الأوروبي يؤكد مجدداً موقفه المبدئي بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ينبغي أن تقوم على اتفاقات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية بحرية. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي أن تتشاور دول المنطقة أولاً فيما بينها قبل أن يُعرض اقتراح كالاقتراح الوارد في مشروع القرار A/C.1/L.23/Rev.1 على اللجنة الأولى لاعتماده. والاتحاد الأوروبي، بعد أن استمع إلى البيان المشترك للدول المعنية، الذي أدلى به توا ممثل بولندا، يرى أن هذا لم يكن الحال بالنسبة لمشروع القرار هذا. وأعضاء الاتحاد الأوروبي سيصوتون معارضين مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1.

السيد سادوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقدم تعليلاً لتصويت ليتوانا بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به ممثل بولندا الذي نعرب عن تأييدنا له.

مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1 بشأن نزع السلاح الإقليمي، الذي عرضه ممثل بيلاروس، تعتوره عيوب واقعية ومفهومية خطيرة. أولاً، لا يتفق اسم مشروع القرار مع محتواه. ومهما تأملنا في مشروع القرار نجد أنه لا يحل شيئاً بشأن نزع السلاح. وهو، على أحسن الفروض، يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي.

ثانياً، إذا ما كان مشروع القرار يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي، فإن السؤال الطبيعي حينئذ يكون "أين يشاهد خطر الانتشار في أوروبا الوسطى والشرقية؟" الخطر النووي المحتمل الوحيد الذي يواجه المنطقة هو الأسلحة النووية التي لا تزال قائمة اليوم في المنطقة، والتي يجري التخلي عنها تدريجياً، وإن كان ذلك ببطء. ومن الغريب بشكل خاص أن تطالب دول أوروبا الوسطى والشرقية، كما

الأمر الذي لا يمكن أن يكون في الحقيقة سوى عمل غير مثمر ولن يساعد على تحقيق هدفها النهائي.

لهذه الأسباب ينوي وفد بلدي التصويت معارضا لمشروع القرار.

السيد شيفشنيكو (أوكرانيا): (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشرح موقفه فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1، "نزع السلاح الإقليمي"، الذي توشك اللجنة الأولى على البت فيه.

لقد ذكر مقدمو مشروع القرار أن نيتهم كانت الإعلان عن التطورات الإيجابية التي وقعت في المنطقة الأوروبية في السنوات الأخيرة. وهذه النية، في رأينا، لا يمكن إلا أن يرحب بها، مع مراعاة مدى التغييرات وطابعها المتعدد الوجوه على الساحة السياسية في أوروبا الوسطى والشرقية. ومع ذلك، نرى، أن واضعي مشروع القرار المقترح فشلوا للأسف في التعبير عن هذه النية الطيبة. فوثيقتهم لا تعبر بشكل موضوعي على نحو كامل عن التطورات والاتجاهات الإيجابية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في مجال الأمن ونزع السلاح.

والتكلم عن البنية الأمنية الأوروبية مع عدم ذكر الدور الحاسم للمؤسسات القائمة في المنطقة، حيث تعمل جميع بلدان المنطقة بشكل جماعي في ظل بنية مشتركة للأمن والتعاون، إنما يعد إغفالا خطيرا. وذكر نزع السلاح الإقليمي مع عدم ذكر الجهود المشتركة التي تبذلها البلدان لتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في المجال العسكري، التي أسفرت عن اتفاقات وترتيبات عديدة متعددة الأطراف وثنائية، يعد إغفالا آخر.

وأوكرانيا، باعتبارها جزءا من هذه العملية تحيي بشكل خاص جيرانها للنهج التعاوني البناء في هذا الميدان، الذي يسهم في تعزيز مناخ الثقة والأمن في أوروبا الوسطى والشرقية وفي الاستقرار الشامل في أوروبا. وما من شك في أن المناخ الأمني في المنطقة، مع إزالة الأسلحة النووية من أراضي دولتين من دول أوروبا الشرقية، تحسن بشكل كبير. وإسهام أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان في عملية نزع السلاح النووي العملي وفي

أوروبا الوسطى والشرقية، وعلى وجه الخصوص عندما يبدأ مشروع القرار بفكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. فإذا كان الحال على هذا النحو، فقد استمعنا يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى الممثل الدائم لبولندا، يتكلم بالنيابة عن غالبية بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وكذلك اليوم في تحليل مجموعته للتصويت، معارضا تلك المحاولة. ولا أجد ضرورة في تكرار النقاط الرئيسية لذلك البيان. وأيّا كان غرض مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1، فإن ليتوانيا ستصوت معارضة له.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا تقديرنا الخالص لسحب الأسلحة النووية من بيلاروس، وأوكرانيا وكازاخستان. لقد كانت تلك تدابير حقيقية لنزع السلاح من النوع الذي تحتاج إليه بشدة عملية نزع السلاح العالمي البطيئة. ونعتقد أن الأسلحة النووية لن تعود إلى تلك البلدان، وندرجو أن تدمر قريبا الأسلحة التي سحبت.

السيد سكراسيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يدلي ببعض التعليقات الإضافية على مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1 بشأن نزع السلاح الإقليمي. إن كرواتيا تعرب عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لبولندا يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بالنيابة عن البلدان الاثنى عشر المتفقة في الرأي من أوروبا الوسطى والشرقية بشأن مشروع القرار هذا، وللبيان الذي أدلى به توا ممثل بولندا أيضا. ويود وفدي أن يؤكد مجددا، مع هذا، أن إرساء الطابع المؤسسي، أو أية مبادرة لإرساء الطابع المؤسسي، على أية منطقة خالية من الأسلحة النووية يجب أولا أن يحظى بتأييد بلدان المنطقة المعنية. وإن إنشاء ترتيب تتوصل إليه بحرية بلدان من أوروبا الوسطى والشرقية لا يحظى بالتأييد في الوقت الحاضر.

وكما ذكر من قبل وفد بولندا، ودون المساس بأهمية هذه الفكرة مستقبلا، يحث وفدي بيلاروس على أن تشترك أولا في مفاوضات ومشاورات ثنائية مع بلدان المنطقة المعنية، وألا تقدم هذه المبادرة إلى الجمعية العامة إلا بعد اتفاق ينبثق عن تلك المشاورات. وتقدير هذه المبادرة الآن، قبل التوصل إلى اتفاق، لا يؤدي إلا إلى الحكم مسبقا على رغبات البلدان من المنطقة المعنية،

أفريقيا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تونس، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن.

المعارضون:

أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، جزر مارشال، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، بنغلاديش، بنن، البرازيل، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إكوادور، السلفادور، إثيوبيا، جورجيا، الهند، جامايكا، اليابان، مالي، مالطة، منغوليا، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، بيرو، جمهورية كوريا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، توغو، أوكرانيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زيمبابوي.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1 بأغلبية ٥٧ صوتاً مقابل ٤١ صوتاً، مع امتناع ٣٩ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تحليل تصويتهم أو موقفهم بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): عندما قارنا في البداية بين مشروع القرار A/C.1/53/L.23 المعنون "نزع السلاح الإقليمي" والنص المنقح، لاحظنا أن النص المنقح عاد لا يحتوي على الإشارات الواردة في الفقرة الثالثة من الديباجة إلى مبادئ الديمقراطية وسيطرة المدنيين على المؤسسة العسكرية. إن النص الأصلي كان يشير إلى أن الهيكل الأمني الأوروبي الجديد يستند، من جملة أمور، إلى هذه المبادئ التي

تعزز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي لا يزال محل التقدير المنصف للمجتمع الدولي، وقد انعكس بشكل ملائم في العديد من مشاريع القرارات التي اعتمدت في هذه اللجنة.

إننا نؤمن بأن أهمية ما فعلته هذه الدول الثلاث قد زادت بشكل كبير في ضوء التطورات الأخيرة في جنوب آسيا. ومع ذلك، ينبغي ألا تستبعد، كما قلت من قبل، الجهود والإسهامات المشتركة من بلدان منطقتنا في ميادين أخرى لنزع السلاح.

وأخيراً، إن صياغة بعض الفقرات تتضمن، في رأينا، بعض عناصر الغموض التي لا يمكننا تجاهلها.

ومع هذه الملاحظات كلها، سيتمتع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تحليل التصويت أو الموقف.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تبدأ اللجنة الآن البت في مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بيلاروس، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوروندي، الصين، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الجمهورية الدومينيكية، مصر، فيجي، غانا، غينيا، غيانا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الأردن، كازاخستان، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، المكسيك، المغرب، ميانمار، ناميبيا، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، جنوب

بحرية. وهذه فكرة أساسية. وفي الفقرة الثانية من الديباجة يرحب مشروع القرار بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء العالم، وبخاصة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في إطار معاهدة بليندابا.

وأنه على أساس هذا الافتراض أيدت مصر دوماً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، ومنطقة جنوب المحيط الهادئ، ومنطقة جنوب شرقي آسيا وأفريقيا، حيث اضطلعنا مع زملائنا الأفارقة بدور رائد في إنشاء تلك المنطقة.

وإننا نتابع باهتمام كبير الجهود التي تبذلها منغوليا من أجل تعزيز مفهوم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مؤلفة من دولة واحدة، ونتابع أيضاً الجهود التي تبذلها دول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها. وانطلاقاً من الروح نفسها ننظر إلى الجهود التي تبذلها بيلاروس للدفع إلى الأمام بمفهوم إنشاء حيز خال من الأسلحة النووية في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية. وعليه، وفي ضوء ذلك، صوتنا تأييداً لمشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1.

وإننا مع ذلك نقدر أهمية حشد المزيد من التأييد بين دول المنطقة المعنية. ولذا، نأمل أن تتاح لدول أوروبا الوسطى والشرقية الفرص الضرورية لحل خلافاتها والتوصل إلى فهم موحد بشأن طريقة الدفع قدماً بمفهوم الحيز الخالي من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت أو الموقف.

تنظر اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 المعنون "الشفافية في مجال التسليح". ويقع مشروع القرار هذا في المجموعة ٦ "تدابير بناء الثقة، بما في ذلك الشفافية في مجال التسليح". إذا لم يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان عام بشأن هذه المجموعة، سأعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1، عرضه ممثل مصر في الجلسة العشرين المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/

تنتطوي في رأينا على أهمية حيوية بالنسبة للجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار والمحافظة عليها. ونتساءل لماذا حذفت هذه الإشارات هذا العام.

والأهم من ذلك، أن مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1 ينطوي على أوجه قصور لأنه لا يفي بمعيار أساسي من معايير إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأشار إلى البيان المشترك المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر الذي أدلت به بولندا باسمها وباسم الدول الأخرى الـ ١١ في أوروبا الشرقية والوسطى، فضلاً عن البيانات التي أدلت بها اليوم بولندا والنمسا وليتوانيا وكرواتيا وأوكرانيا. لقد أعربت الأغلبية الساحقة من دول أوروبا الشرقية والوسطى عن "عدم اهتمامها" بإنشاء المنطقة التي دعا إليها مشروع القرار وحثت مقدم مشروع القرار على سحب. وقد راودنا الأمل بأن يأخذ مقدم مشروع القرار بنصيحة الجيران الإقليميين ويفعل ذلك، إلا أنه لم يفعل، والولايات المتحدة لا يسعها أن تؤيد مشروع قرار يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الشرقية والوسطى في الوقت الذي لا تؤيده معظم دول أوروبا الشرقية والوسطى.

السيد مارتينيك (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.23/Rev.1، المعنون "نزاع السلاح الإقليمي"، لأنه لا توجد في رأينا أية إشارة أو نية إلى وزع الأسلحة النووية على أراضي بلدان أوروبا الشرقية والوسطى. ولذا، فإن هدف مشروع القرار هذا غير واضح.

السيد كارم (مصر) (تكلم بالانكليزية): أيدت مصر القرار انطلاقاً من تأييدنا التقليدي منذ مدة طويلة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في شتى أنحاء العالم. وكان ذلك على الدوام يتماشى ومبادئ وأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة المادة السابعة. كما أيدنا مشروع القرار بوصفه تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة نأمل بأن يمتد ليشمل دول المنطقة المعنية.

ونشير إلى أن الفقرة الأولى من الديباجة سلمت بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً مع إيلاء الاعتبار الواجب للسلمات المحددة لكل منطقة وعلى أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة المعنية

كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون:

الهند، إسرائيل.

المتنعون:

كوبا، باكستان.

تقرر الإبقاء على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إذا لم يرغب أي وفد في تحليل تصويته أو شرح موقفه بشأن الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار، تبت اللجنة الآن في الفقرة ٣ (ب) من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1. وقد طلب إجراء تصويت منفصل عليها.

(تكلم بالانكليزية)

تنص الفقرة ٣ (ب) من المنطوق على ما يلي:

أكتوبر ١٩٩٨. وبالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار المدرجة اسماؤهم في مشروع القرار، ترد أسماء مشاركين آخرين في الوثيقتين A/C.1/53/INF/2 و Add.2.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طلب إجراء تصويت مسجل على الفقرة الثامنة من الديباجة، ونصها:

"وإذ تؤكد الحاجة إلى تحقيق الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، بغية تحقيق هدف القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل".

تصوت اللجنة الآن على الفقرة الثامنة من الديباجة. وإذا لم يرغب أي وفد في تحليل موقفه أو تصويته قبل أن تبت اللجنة في الفقرة الثامنة من الديباجة، فسنصوت على تلك الفقرة.

أطلب إلى أمين اللجنة أن يشرف على عملية التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بروندي، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، استونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن،

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غينيا، غيانا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، تايلند، توغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أندورا، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، اسرائيل، ايطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الأرجنتين، أذربيجان، بيلاروس، البرازيل، الصين، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الهند، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، منغوليا، باكستان، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، أوزبكستان.

"إيجاد وسائل عملية لزيادة تطوير السجل بغية رفع مستوى الشفافية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وعمليات نقل المعدات والتكنولوجيا ذات الصلة المباشرة بتطوير هذه الأسلحة وصناعتها".

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا، الذي يرغب في التكلم تعليلا للتصويت قبل البت في الفقرة.

السيد غوسن (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إن جنوب أفريقيا، بالنظر الى سياسة حكومتها بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، بالاقتران بموقفها بشأن الشفافية في مجال التسليح، أيدت القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع وستؤيد مرة أخرى هذا العام مشروع القرارين A/C.1/53/L.39/Rev.1 و A/C.1/53/L.43.

وتأييدنا لمشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 يستند الى إيماننا بأن مبدأ الشفافية ينبغي أن يطبق أيضا على الأسلحة النووية وعلى نقل المعدات والتكنولوجيا المتعلقة بشكل مباشر بتطوير وإنتاج تلك الأسلحة. ولذلك، نؤيد الفكرة الواردة في مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 بضرورة زيادة استكشاف الحاجة الى سجل لزيادة الشفافية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

إلا أن جنوب أفريقيا ستمتنع عن التصويت على الفقرة ٣ (ب) من منطوق مشروع القرار، لأننا لا نعتقد أنه ينبغي إقامة رابطة مع السجل الراهن، الذي يتناول الأسلحة التقليدية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا الى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف قبل التصويت.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة للإشراف على عملية التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تشرع اللجنة الآن في التصويت على الفقرة ٣ (ب) من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1.

ميدان الأسلحة التقليدية بشكل عام أو بسجل الأمم المتحدة بشكل خاص.

لهذه الأسباب، سيضطر الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة الى هذا البيان الى التصويت معارضة مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تحليل التصويت أو الموقف قبل البت في مشروع القرار.

أطلب إلى أمين اللجنة أن يشرف على عملية التصويت.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): تبدأ اللجنة الآن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 في مجموعته.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بروكينا فاصو، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غانا، غينيا، غيانا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، تايلند، توغو، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

تقرر الإبقاء على الفقرة ٣ (ب) من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل ٤٦، مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إذا لم يرغب أي وفد في تحليل تصويته أو شرح موقفه بشأن الفقرة ٣ (ب) من منطوق مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 تبت اللجنة الآن في مشروع القرار في مجمله.

أعطي الكلمة لممثل النمسا، الذي يرغب في شرح موقفه أو تحليل تصويته قبل البت في مشروع القرار.

السيد هاينوتش (النمسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أن أتكلم بخصوص مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 "الشفافية في مجال التسليح" قبل أن يطرح للتصويت في اللجنة. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة الى الاتحاد الأوروبي - استونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - وكذلك بلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية - آيسلندا والنرويج. والدول التي تنضم الى تحليل التصويت الحالي ستصوت معارضة مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 غير مقبول لأسباب مبدئية هامة جدا. فقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ بـ الذي صدر في العام الماضي سبق أن أنشأ تعادلا بين مفهوم الشفافية في الأسلحة التقليدية، المطبق من خلال سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ومفهوم الشفافية فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وكما تذكر اللجنة، فإن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة الى هذا البيان صوتت ككتلة واحدة معارضة القرار ٣٨/٥٢ بـ. إن النص المعروض علينا الآن مقارنة بنص قرار العام الماضي، يقوي الصلة المنشودة بين إحراز تقدم إضافي في تطوير السجل، من ناحية، وتحقيق شفافية أكبر تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، من ناحية أخرى.

والاتحاد يدرك إدراكا تاما أن المواقف بشأن هذا الأمر تختلف بشكل ملحوظ. ومع ذلك، مهما كانت وجهات النظر بشأن طريقة تطبيق الشفافية على أسلحة الدمار الشامل، فإن هذا لا يمكن ربطه سواء بالشفافية في

الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة. فهو يدعو إلى مشاركة عالمية في السجل في حين يشجع البلدان الأخرى على تقديم وجهات نظر ها إلى الأمين العام بشأن تطويره بقدر أكبر.

وأشير إلى أن الولايات المتحدة صوتت بـ "نعم" في التصويت على الفقرة الثامنة من الديباجة في إطار التزامنا بالسعي إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وفي إطار التزامات الولايات المتحدة بهذه الصكوك الثلاثة.

السيد تشانغ لي (الصين) (تكلم بالصينية): أيدت الصين دوما حظر جميع أسلحة الدمار الشامل وإزالتها بصورة تامة. ولتحقيق هذا الهدف تؤمن بأن من الضروري والحتمي في نهاية المطاف اعتماد تدابير تتعلق بالشفافية بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل. وحتى الآن توصل المجتمع الدولي إلى اتفاقيتين تتعلقان بالحظر الكامل على الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وقد دخلت اتفاقية الأسلحة الكيميائية مرحلة التنفيذ الشامل، وتتسارع وتيرة المفاوضات لتعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وإن المسائل المتعلقة بالشفافية والتحقيق من هاتين الفئتين من أسلحة الدمار الشامل قد حسمت أو أنها قيد الحسم.

وبالنسبة للفئة المتبقية من أسلحة الدمار الشامل الموجودة - أي، الأسلحة النووية - نعتقد أن الأولوية الراهنة هي البدء من الحالة الراهنة وبذل الجهود لتعزيز عملية نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان التي تمتلك أكبر الترسانات النووية وأكثرها تقدما أن تحافظ على موقع القيادة الذي تشغله بأن تخفض ترساناتها النووية تخفيضاً هائلاً وتتخلى عن المعايير المزدوجة بشأن مسألة منع انتشار الأسلحة النووية بغية توليد ظروف تؤدي في نهاية المطاف إلى الشفافية الكاملة وإزالة الأسلحة النووية.

لهذه الأسباب، ونظرا لتعدد وجهات النظر بشأن عودة فريق الخبراء المعني بمسائل الشفافية في مجال التسليح وتوسيع السجل إلى الاجتماع، امتنع الوفد الصيني

أندورا، أرمينيا، استراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، اسبانيا، السويد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الأرجنتين، أذربيجان، بيلاروس، الصين، قبرص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، الهند، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، مالطة، جزر مارشال، باكستان، جمهورية كوريا، سنغافورة، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 في مجموعته، بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ٤٤، مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت أو الموقف.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): صوتت الولايات المتحدة بـ "لا" على مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1، المعنون "الشفافية في مجال التسليح". وإننا نشعر بخيبة الأمل لأن المشاركين في تقديم مشروع القرار ما زالوا يربطون بين مفاهيم الشفافية في الأسلحة التقليدية والشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل. وبما أن المجتمع الدولي لم يتوصل إلى اتفاق واسع النطاق بشأن الأساليب والنهج التي تسمح لسجل الأمم المتحدة بالتصدي للشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل، فإن المناداة بتوسيع السجل بهذه الطريقة يرقى إلى مستوى تقديم عذر مناسب لبعض البلدان لكي لا تقدم بيانات عن الأسلحة التقليدية.

ونؤمن بأن نهجا أكثر ملاءمة يرد في مشروع القرار A/C.1/53/L.43 المتعلق بالشفافية في مجال التسليح والمقدم من هولندا مع مجموعة واسعة متنوعة من البلدان

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، تراودنا الشكوك بالمثل حول المعرفة العملية التي يتوقع اكتسابها من إدراج الأسلحة النووية في سجل الأسلحة التقليدية. فالمعلومات المسهبة المتعلقة بموجودات الدول الحائزة للأسلحة النووية متوافرة بسهولة. ومرة أخرى، نرى أن من الأجدى بكثير أن نركز جهودنا على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد بنيتيز فيرسون (كوبا) (تكلم بالاسبانية): لقد أيد وفد بلادي مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1 لأننا نوافق تماما على العناصر الأساسية، بما في ذلك التسليم بأن زيادة الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية بخاصة، وزيادة الشفافية في نقل التكنولوجيا والمعدات المتصلة اتصالا مباشرا باستحداث وإنتاج هذه الأسلحة من شأنها تعزيز الاستقرار والسلام والأمن الإقليمي والدولي.

ويبدو أن الفقرة ٣ (ب) من المنطوق ليست وثيقة الصلة بالموضوع بشكل بارز. ويحدونا الأمل في أن تقدم الدول الأعضاء آراءها إلى الأمين العام مثلما يتطلبه الجزء الرئيسي من الفقرة ٣.

وأخيرا، نود أن نسجل أن تصويت كوبا الإيجابي لا يغير بأي حال موقفنا المعروف جيدا من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي المعاهدة التي لم تنضم إليها بلادي لأننا نعتبرها صكا انتقائيا وتمييزيا ينشئ فئتين مختلفتين من الدول ويضفي المشروعية على حيازة الأسلحة النووية من قبل إحدى تينك الفئتين. لهذا السبب امتنع وفد بلادي عن التصويت المنفصل على الفقرة الثامنة من الديباجة.

السيد إفرايت (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لقد صوت وفد بلادي ضد مشروع القرار لأننا لا نعتبر توسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليشمل أسلحة الدمار الشامل ضروريا أو مفيدا. بل نرى أن هذا التوسيع قد يعوق عمله. وبدلا من ذلك، لا نزال نعتقد أنه ينبغي تكريس الجهود لتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى السجل على أن تفعل ذلك. وفي هذا الصدد، نشعر أيضا بالدهشة بعض الشيء لسما عنا دعوات من دول مجاورة

عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/53/L.39/Rev.1، في مجموعه وعلى الفقرة ٣ (ب) من المنطوق.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): لقد طلب وفدي الكلمة لكي يعلل موقفه بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو. وموقف وفدي معروف جيدا بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولذا كان تصويتنا سلبيا على الفقرة الثامنة من الديباجة. وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من المنطوق، نرى أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يستحق دعمنا المستمر وأن من الضروري زيادة تعزيز السجل وإضفاء الطابع العالمي عليه لكي يحقق جميع إمكاناته، ومن ثم سنكون في وضع أفضل لتقييم إلى أي مدى وفي أي اتجاه يمكن السير بالعملية إلى الأمام.

السيدة هاملتون (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): لا تزال أستراليا ترى أن لا جدوى من أي اقتراح، ضمنيا كان أو صريحا، بأن الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أو التقدم في سجل الأسلحة التقليدية ينبغي أن يكونا مشروطين بالشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل. وأن التشجيع على الربط بينهما لا يرجح، في تقييمنا، أن يساعد قضية الشفافية بالنسبة لأي منهما. علاوة على ذلك، ليس من الواضح تحديدا ما الذي يأمل مشروع القرار في تحقيقه نظريا من خلال إدراج أسلحة الدمار الشامل في السجل.

ونظرا لأن الأسلحة البيولوجية والكيميائية حظرت فعلا بموجب اتفاقيات دولية، فإن من الصعب تبين المعلومات المفيدة التي يمكن أن تكشف من خلال آلية إبلاغ خاصة بالشفافية في سجل الأمم المتحدة. فالدول الأطراف في الاتفاقيات المتعلقة بذلك لن تبلغ عن أي شيء، وكذلك الدول غير الأطراف التي تمتثل لأحكام الاتفاقيات. وجملة القول، إن الاتفاقيتين المتعددتي الأطراف القائمتين، اللتين تخصان الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، وآليات التحقق منها، هي من تدابير الشفافية، ولا يمكن من الناحية الواقعية توقع تحقيق أية قيمة مضافة بتضمين الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وبدلا من ذلك، ينبغي أن تتركز جهودنا على إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقيتين.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):
مشروع القرار A/C.1/53/L.5/Rev.1 المعنون "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ" عرضه ممثل نيبال في الجلسة الـ ٢٧ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وأسماء المقدمين المذكورة في مشروع القرار. والتعديل الذي قدم على مشروع القرار هذا، الوثيقة A/C.1/53/L.46، سحب في الجلسة الـ ٢٧ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي وفد في
تعليل تصويته، فسننتقل إلى اعتماد مشروع القرار.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.5/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إذا لم يرغب أي وفد في
تعليل موقفه من مشروع القرار المعتمد للتو، تنتقل اللجنة
إلى البت في مشروع القرار A/C.1/53/L.12/Rev.1 المعنون
"تقرير مؤتمر نزع السلاح".

وقد أعرب مقدم مشروع القرار عن رغبته في أن
يعتمد دون تصويت. وإذا لم يكن هناك اعتراض على
اتباع ذلك الإجراء، فإنني أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية):
مشروع القرار A/C.1/53/L.12/Rev.1 المعنون "تقرير مؤتمر
نزع السلاح" عرضه ممثل المملكة المتحدة في الجلسة الـ
٢٧ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. واسم
المقدم المذكور في مشروع القرار نفسه.

أعطي الكلمة لممثل البرتغال الذي يرغب في الإدلاء
ببيان تعليلا للموقف قبل اتخاذ الإجراء.

السيد مونتيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): لقد طلبت
الكلمة لأشير بالنيابة عن البرتغال واليونان، إلى الوثيقة
A/C.1/53/L.12/Rev.1 المتعلقة بتقرير مؤتمر نزع السلاح.
إننا ندرك أن لمؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي
المتعدد الأطراف العالمي الوحيد لنزع السلاح في
المجتمع الدولي، دورا رئيسيا في إجراء مفاوضات
موضوعية تتعلق بمسائل نزع السلاح ذات الأولوية.

لتوسيع السجل بينما لم تقدم هي نفسها حتى الآن
تقاريرها في إطار السجل القائم حاليا.

وأخيرا، لا نزال نعتقد أن الشفافية فيما يتعلق
بالمقتنيات العسكرية عن طريق ما هو مستورد منها
وعن طريق الإنتاج المحلي على حد سواء لا يمكن أن
تكون فعالة إلا إذا ارتكزت على اتفاقات إقليمية لتحديد
الأسلحة وعلى مبدأ التبادلية والشمولية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم
بالانكليزية): مثلما سبق أن ذكرنا، أن مبدأ الشفافية في
مجال التسليح في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لا
ينطبق، في رأينا، على الأسلحة التقليدية والأسلحة
الدمار الشامل والتكنولوجيا المتطورة ذات الأغراض
العسكرية.

ويود وفد بلادي أن يرى جميع التطبيقات التي
يتضمنها قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام ظاهرة في
الفقرة ٣ (ب) من منطوق مشروع القرار هذا. مع ذلك،
ولأن وفد بلادي يعلق أهمية كبرى على الشفافية في
الأسلحة، فقد صوتنا لصالح مشروع القرار
A/C.1/53/L.39/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير
تعليلًا للتصويت أو الموقف.

نتناول اللجنة الآن مشروع القرار
A/C.1/53/L.5/Rev.1 الذي ينتمي إلى المجموعة ٧، "آلية
نزع السلاح".

(تكلم بالانكليزية)

إذا لم يرغب أي وفد في الإدلاء ببيان عام بشأن
تلك المجموعة، فإن اللجنة تبت الآن في مشروع
القرار A/C.1/53/L.5/Rev.1 المعنون "مركز الأمم
المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا
والمحيط الهادئ".

لقد أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن
تعتمد اللجنة دون تصويت. ولعدم وجود اعتراض،
أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للموقف قبل اتخاذ الإجراء.

إذا لم يكن هناك اعتراض، نبت الآن في مشروع القرار A/C.1/53/L.12/Rev.1.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.12/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل موقفهم أو تصويتهم بشأن مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد مايور (هولندا) (تكلم بالانكليزية): لقد انضمت هولندا عن طيب خاطر إلى توافق الآراء حول مشروع القرار A/C.1/53/L.12/Rev.1، بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح، وتود أن تعرب عن تقديرها البالغ لرئيس مؤتمر نزع السلاح، السفير سوتار ممثل المملكة المتحدة، ولمن سبقوه في المنصب، على إحرازهم تقدماً في المسائل المتعددة قيد المناقشة في مؤتمر نزع السلاح. لقد أحرز الكثير من التقدم، ويمثل ذلك بشير خير لأعمال مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٩.

وبما أن مشروع القرار A/C.1/53/L.12/Rev.1 لا يذكر صراحة أعمال المنسقين الخاصين الستة الذين عينوا خلال دورة عام ١٩٩٨ لمؤتمر نزع السلاح، رغم ورود ذكر مسألتين من مسائل الإصلاح، أود اغتنام هذه الفرصة للإشادة، باسم وفدي، بالمنسقين الخاصين المعنيين بثلاث مسائل مضمونية - منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والألغام الأرضية المضادة للأفراد، والشفافية في مجال التسلح - فضلاً عن منسقي مسائل الإصلاح المعنيين بالتوسيع وجدول الأعمال وتحسين عمل مؤتمر نزع السلاح وفعاليته.

ولم يتمكن المنسقون الخاصون من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي تناولوها، إلا أننا نرى أنهم اضطلعوا بأعمال باهرة في محاولة التقريب بين وجهات النظر وبالتالي في استكشاف السبيل الذي ينبغي به للمجلس أن يتصدى لهذه المسائل في المستقبل القريب. ونأمل أن ينظر في توصياتهم سريعاً بروح إيجابية.

ونحن بالتالي نعلق أهمية رئيسية على أن نصبح عضواً في المؤتمر.

إن المادة ٢ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح تنص على إعادة النظر في عضوية المؤتمر في فترات زمنية منتظمة. وسبب تلك المادة واضح ألا وهو أنه ينبع من التوتر القائم بين محدودية العضوية في المؤتمر من جانب، والنطاق العالمي الذي تتصف به مهامه من جانب آخر. وتتمثل هذه المهام في التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح بهدف ضمان تقيد جميع الدول بها. لذلك، تعتبر البرتغال واليونان أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يفتح بابه أمام جميع الدول التي تقدم طلباً للعضوية. وذلك النهج وحده هو الذي سيزيل تدريجياً التوتر القائم بين العضوية المحدودة والصفة العالمية التي تتصف بها أنشطة المؤتمر.

وتعزيز شرعية المؤتمر السياسية سييسر احتمالات اكتسابه صفة العالمية وتطبيق الصكوك القانونية التي يصدرها. ولهذا ينبغي أن ينص كل قرار للتحرك في هذا الاتجاه على مبدأ التوسيع بوصف ذلك عملية نشطة وأمنة لمنع تطبيق مفهوم "الفترات الزمنية المنتظمة" المشار إليها في المادة ٢ تطبيقاً خاطئاً. ونحن نضم أن "الفترات الزمنية المنتظمة" لا تعني كل ١٠ سنوات أو ٢٠ سنة.

وقد أعربت البرتغال واليونان عن تأييدهما لآخر اقتراح يقضي بالتوسيع بوصفه خطوة تتوسط العملية الجارية لتوسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح على مراحل ليضم جميع المرشحين، وعلى أساس الفهم بأن مؤتمر نزع السلاح سيبقي هذه المسألة قيد النظر.

وبما أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء، نعتبر أن من الضروري إعادة تعيين منسق خاص في بداية دورة عام ١٩٩٩ لمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا السياق، نرحب بحقيقة أن مشروع القرار A/C.1/53/L.12/Rev.1 يشجع مؤتمر نزع السلاح على مواصلة مشاوراته بشأن إعادة النظر في عضويته. ويحدو البرتغال واليونان الأمل في أن تفضي هذه المشاورات إلى معالجة هذه المسألة بنجاح، ألا وهي مسألة توسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح التي نعلق عليها أهمية كبرى.

تتناول اللجنة الآن مشروع القرار A/C.1/53/L.50/Rev.1، المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح".

وقد أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن يعتمد مشروع القرار هذا بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف وفقاً لذلك.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة.

السيد لين كو - تشونغ (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار A/C.1/53/L.50/Rev.1، المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح"، عرضه ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، في الجلسة السادسة والعشرين، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وبالإضافة إلى المقدمين الذين ترد قائمة أسمائهم في مشروع القرار، يرد اسم مقدم إضافي في الوثيقة A/C.1/53/INF/2.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): إن لم يرغب وفد آخر في الكلام تعليلاً للموقف، سنتخذ الآن إجراء بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.50/Rev.1.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.50/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تعليق موقفها إزاء مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد كريستنبرغر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن هذه اللجنة تمكنت للسنة الثانية على التوالي من أن تعتمد، بدون تصويت، مشروع قرار يتعلق بعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وتدلل هذه النتيجة على أن الدول الأعضاء تواصل إدراك أن هذه الدورة الاستثنائية يجب ألا تعقد إلا بعد ما تتضح أهدافها وعندما يكون بالإمكان تحقيق نتائج محددة ومتوازنة تقوم على توافق الآراء. وتأييد الولايات المتحدة لمشروع القرار هذا يقوم على هذا المتطلب - متطلب التوصل إلى توافق في الآراء -

ونحن بالطبع نود أن نشكر أيضاً رئيسي اللجنتين المخصصتين لمعاهدة المواد الانشطارية وللضمانات الأمنية على عملهما القيم. ونأمل أن يتسنى لهما استئناف أعمالهما من الوهلة الأولى لبدء أعمال دورة المؤتمر في عام ١٩٩٩.

السيد كيسكنتيبي (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لقد انضمنا إلى توافق الآراء حول مشروع القرار A/C.1/53/L.12/Rev.1، بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح إلا أننا كنا نفضل لو أبقى على صياغة الفقرة ٦ من المنطوق كما كانت في الأصل، أي، تشجيع مؤتمر نزع السلاح على أن "يكثف" بدلاً عن أن "يواصل" مشاوراته بشأن استعراض عضويته.

السيد تيمما (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): لو كان مشروع القرار هذا قد طرح على التصويت، لطلبت جنوب أفريقيا أيضاً إجراء تصويت منفصل على الفقرة ٣ من المنطوق، التي ترحب بإنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، المعنون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها".

وأعضاء اللجنة الأولى يدركون أن جنوب أفريقيا مؤيد قوي لمسألة ضمانات الأمن السلبية وتشارك فيها بنشاط. إلا أن ضمانات الأمن السلبية، تمثل في رأيها جزءاً لا يتجزأ من الصفقة التي أبرمت داخل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عندما تعهدت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، بموجب تلك الصفقة، بالإحجام عن السعي إلى الحصول على تلك الأسلحة. ومن ثم، ترى جنوب أفريقيا أن هذه المسألة ينبغي تناولها في سياق العملية المعززة لاستعراض المعاهدة. ويتعزز ذلك الرأي أكثر في ضوء كون مؤتمر نزع السلاح لم يحقق أي تقدم طوال جميع السنوات التي تناول فيها هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار تعليق الموقف.

المسائل المتبقية سريعا. ولدى هيئة نزع السلاح بالفعل بندان مضمونيان هامين ينبغي لها أن تكمل أعمالها فيهما في عام ١٩٩٩، وينبغي تخصيص القسم الأكبر من وقت اجتماعاتها لهذين البندين.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

بغية المضي قدما في عقد تلك الدورة الاستثنائية.

إن الدورة الاستثنائية لن تكون، في رأينا، مفيدة إلا إذا توفر توافق آراء على أهداف تطلعية وجدول أعمال متوازن لا يتضمن مسائل نزع السلاح النووي فقط بل أيضا موضوعات مثل الأسلحة التقليدية، والشفافية، وتدابير بناء الثقة، وعدم الانتشار. وقد كادت هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح أن تحقق توافق الآراء هذا في دورتها في عام ١٩٩٨. ومن الجدير بالملاحظة أنه بعد ثلاث سنوات من نظر الهيئة في هذه المسألة، عندما بدأ توافق الآراء قريب المنال، كان أشد المدافعين في الماضي عن عقد الدورة الاستثنائية هم الذين حالوا دون التوصل إلى توافق الآراء.

إن تأييد الولايات المتحدة لمشروع القرار هذا يمثل رغبة في استمرار السعي من أجل التوصل إلى توافق الآراء هذا على أساس العمل الذي أنجز بالفعل في هيئة نزع السلاح، أي تحديدا الورقة التي قدمها رئيس الفريق العامل التابع لهيئة نزع السلاح والمعني بالدورة الاستثنائية في عام ١٩٩٨، والتي ترد في المرفق الثالث لتقرير هيئة نزع السلاح (A/53/42). وفي رأينا، لا داعي للبدء من جديد، كما أن الفراغ من هذه المهمة يجب ألا يستغرق وقتا أطول.

السيدة هاملتون (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعلن موقف استراليا بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.50/Rev.1، الذي انضمنا للتو إلى توافق الآراء حوله.

من الأمور التي تخالف الأساليب المقبولة لعمل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح مواصلة النظر في بند في دورة رابعة. وترى استراليا الاتفاق على ذلك في مشروع القرار هذا أمرا استثنائيا، ونحن نقبله على مضض.

لقد كادت هيئة نزع السلاح تتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة في دورتها السابقة. وفي النهاية حال عضو أو اثنان من المجموعة نفسها التي تدعو إلى عقد الدورة الرابعة دون تحقيق ذلك. ونحن نتوقع من الوفود المعنية أكثر من غيرها أن تتشاور على نحو واف قبل الدورة المقبلة حتى يتسنى تسوية العدد القليل من